



# مواقف

## إضاءات وشهادات

محمد عابد الجابري

- مجموعة كتب صغيرة تصدر عند بداية الشهر وهي  
صنفان :

صنف يشكل القسم الأول من المذكرات السياسية للمؤلف،  
ويتناول الموضوعات التالية : تأسيس الاتحاد الوطني للقوات  
الشعبية. اعتقال البصري واليوسفي وإقالة حكومة عبد الله إبراهيم  
واندلاع الأزمة بين الاتحاد والحكم. مسألة الديمقراطية والحكم  
الفردى، مشكلة «الحزب والنقابة»، حقائق عن المؤتمر الثانى وغربة  
الشهيد المهدي الخ، الخ.

- الصنف الثانى يتناول قضايا فكرية وسيعلن عنها فى حينه.

الطبعة الأولى : مارس 2002  
رقم الإيداع القانوني : 2002 / 27  
© الحقوق محفوظة للمؤلف

يمكن الاشتراك في هذه المجموعة. قيمة الاشتراك في 10 أعداد :  
200 درهما (بما فيه أجر البريد)

عنوان المراسلة :  
1 - زنقة أومفال، بولو - الدار البيضاء  
فاكس : 85 10 50 (212-22)  
البريد الإلكتروني : jabri@casanet.net.ma

دار النشر المغربية

@dima

الديما



الطبع :

الشركة العربية الإفريقية للتوزيع والنشر والصحافة

sApress

سبريسر



التوزيع :

## فهرس

هذه السلسلة ..... 5

مدخل : مسألة المنهج ..... 15

(من حفريات في الذاكرة إلى المذكرات السياسية : حاكمية  
الصدق في حفريات الذاكرة. مشكلة الفصل بين الذات  
والموضوع. الأستاذ في "حفريات الذاكرة". الاهتمام  
بمذكراتي السياسية. "القرب" يطرح مشكلة منهجية.  
الذاكرة الشخصية والذاكرة الوطنية. مسألة الرقابة الذاتية.  
الحقيقة السياسية والموقف الوطني. تحكيم الموقف الوطني  
في الموقف السياسي، أمثلة : اعتقال أعضاء من المكتب  
السياسي، بيان المؤتمر الوطني الثالث، مشروع حكومة  
تناوب بقيادة المرحوم عبد الرحيم).

"انتفاضة 25 يناير 1959" : ظروف وآفاق! .... 53

(الاتحاد المغربي للشباب ! من "العلم" إلى  
"التحرير" ! في قلب حركة 25 يناير. وعي  
"الانتفاضة" ! انقلاب ثلاثي. التقديمية والرجعية.

حركة 25 يناير في نظر صانعيها : شهادة المهدي ،  
شهادة اليوسفي ، شهادة عبد الله إبراهيم ، شهادة  
عبد الهادي بوطالب)

## الاتحاد الوطني للقوات الشعبية : التأسيس،

الأهداف، المهام: ..... 73

التأسيس والمؤسسون... الدوافع والأهداف : الميثاق. ما  
أشبه اليوم بالأمس : "الاتحاد" والمهام المطروحة. الواقع  
الحزبي في مغرب الاستقلال ومهام الاتحاد. الحقيقة  
كل الحقيقة للشعب. أهداف الشعب بين النظرية  
والممارسة)

### خاتمة:

هل كان الانفصال عن حزب الاستقلال ضروريا ... 109

## هذه السلسلة ...

هذه سلسلة كتب صغيرة الحجم خفيفة المحمل ولكنها  
- في نظر صاحبها على الأقل - تضم نصوصا بالغة  
الأهمية، سواء بالنسبة لمساره السياسي والفكري أو  
بالنسبة لمضمونها المعرفي ودلالاتها التاريخية، نصوصا  
ليست كلها بنت ساعتها، بل يرجع تاريخ كتابة معظمها  
إلى المدة الفاصلة بين 1959 و 2002. وإذن فهي تغطي  
أربعة وأربعين سنة من تاريخ تعامل كاتبها مع القلم.  
والمجال الذي تم فيه هذا "التعامل" خلال هذه المدة  
الطويلة بحساب الزمن الطبيعي، القصيرة بحساب الزمن  
النفسي الذي ينساب عبر ملفات الذاكرة، هو مجال  
السياسة والثقافة، أو الثقافة والسياسة، فهما متدخلان في  
تجربة صاحبها وبالتالي حاضران في فكره ووعيه!  
هل يتعلق الأمر بالوفاء - بطريقة أخرى - بما كنت قد  
التزمت به في "حفريات الذاكرة" من مواصلة الكتابة، من  
مخزون الذاكرة وثنايا الوعي، في المجالين السياسي  
والثقافي، بعد أن غطت "الحفريات" المذكورة مسار الطفولة  
والشباب؟

لا، و نعم؟

لا، لأن هذه ليست مذكرات سياسية ولا مذكرات ثقافية بالمعنى الذي يمكن أن يدخل في سياق "حفريات الذاكرة" ويحسب على "السيرة الذاتية".

نعم، لأن النصوص التي ستدرج في هذه السلسلة ثلاثة أصناف: صنف ينتمي إلى المذكرات السياسية ويشكل القسم الأول منها، وصنف يعرض مواقف فكرية وثقافية، وصنف يقع على "ضفاف السيرة الذاتية" فهو مكمل لهما.

كثير من هذه النصوص سبق أن نشر إما في جرائد ومجلات مغربية بعضها لم تعد متداولة كجريدة "التحرير" مثلاً، التي عاشت من ربيع 1959 إلى صيف 1963، وبعضها نشر في جرائد ومجلات تصدر بالشرق وليس لها حضور يذكر في المغرب. بعضها مما قد يكون بعض القراء اطلعوا عليه ولم يطلع عليه آخرون، والكثير منها مرّ -كما تمر الجرائد والمجلات- مر السحاب فدخل في عالم النسيان.

هذا من حيث الشكل والنشر، أما من حيث المضمون وعلاقة هذه النصوص بفكر صاحبها فهي أصناف ثلاثة كذلك : صنف فكرتُ في موضوعه بصوت داخلي غير مسموع فأخرجته الكتابة مقالا سياسيا أو بحثا أو دراسة

في شؤون الثقافة والفكر. وصنف فكرت فيه بـ "صوت عال"، جوابا على أسئلة زملاء أو أصدقاء، من صحفيين وأساتذة وغيرهم، فهو ينتمي إلى جنس "الحوار"، وقد نشر في جرائد أو مجلات. والصنف الثالث تعاليق وشروح وذكريات كتبت حين إعداد هذه النصوص للطبع في هذه السلسلة، فهي تنشر لأول مرة.

وهذه النصوص، بأصنافها شكلا ومضمونا، لا تقل أهمية - في نظر صاحبها - عما أصدر من كتب، أو سيصدر إن كتب له أن يواصل العمل فيما هو فيه ! ذلك أنه فضلا عن كون بعض هذه النصوص هي بمثابة "إضاءات" لكثير من المسائل التي وردت في المؤلفات، الكبيرة منها والصغيرة، فإن منها ما هو بمثابة "تقدمات" لما قد يأتي سواء على شكل مذكرات سياسية أو ثقافية أو على صورة مؤلفات من النوع الذي صدر. أضف إلى ذلك نصوصا أخرى هي عبارة عن "شهادات" كتبها "أصحاب السؤال" في الحوارات التي أجريت معي، خصوصا منذ بداية الثمانينات إلى الآن، والتي تعكس بقوة وصراحة هموم الساحة الثقافية والسياسية خلال هذه الحقبة، كما تعكس في الوقت نفسه نوع الاستقبال الذي حظيت به مؤلفاتي عموما. إنها شهادات أعترز بها وإن كان بعضها يخرجني إحراجا بما فيه من إطراء وتقدير زائدين.



وأنا إذ أنشر هذه "الشهادات"، بما فيها من هذا الذي ذكرت، لا أفعل ذلك انتشاء، فلو كنت أنتشي بالمديح لتبخرت "الهموم" من وعي ودماعي ولدخلتُ في "خبر كان"، وانقطعت صلتي بـ "الابتداء". إنما أنشر هذا النوع من "الشهادات" لأن الأمانة العلمية تقتضي ذلك، فقد وردت كتقديرات للحوارات لتعبر عن رأي أصحابها، فليس من حقي إذن التصرف فيها، سواء كان مضمونها لي أو علي. هذا من جهة ومن جهة أخرى فهذه الشهادات هي مادة تاريخية لا بد من حفظها، وقد تكون خير معين للمؤرخ غدا على الاقتراب من الحقيقة التاريخية التي ينشدها<sup>(1)</sup>.

\*\*\*

---

- أنبه إلى أنني سأنشر من النصوص، فقط ما أتوفر على نسخة منه، منشورا في جريدة أو مجلة. وهناك حوارات أخرى كثيرة لم أتوصل من الزملاء الذين أجروها معي بنسخ منها بعد نشرها، ولم أطلع بنفسي عليها في مكان نشرها. فالرجو إذن ممن أجرى معي حوارا كيفما كان، ولم يسبق له أن بعث لي بنسخة منه بعد نشره، أن يسارع إلى بعث نسخة مصورة منه مع ذكر الصحيفة أو المجلة وتاريخ النشر، وأيضا المناسبة إن أمكن. كما أطلب من القراء الأعزاء الذي يحتفظون ببعض ما نشرت، مقالات أو حوارات، أن يبعثوا لي بلائحة لما يتوفرون عليها منها لأقارنه بما عندي ولهم جزيل الشكر سلفا. عنوان المراسلة والاتصال: محمد عابد الجابري. 1- زنقة أومغال. بولو- الدار البيضاء. فاكس : 022-501085

ولسائل أن يسأل : ولماذا نشر هذه النصوص في سلسلة كتب صغيرة (تصدر مرة كل شهر ولعدة أشهر) بدل نشرها كلها في كتاب واحد؟

والحق أن النية كانت متجهة في أول الأمر هذا الاتجاه، أعني إصدارها في كتاب. غير أنني لما أخذت استعرض النصوص المرشحة للنشر في هذا الإطار وجدتها تحتاج هي وما سأضيفه إليها من مقدمات ومداخل وتعليقات وشروح إلى كتاب من نحو 700 صفحة أو يزيد، من الحجم العادي الذي صدرت به سلسلة "نقد العقل العربي". وهذا حجم إن استسيغ في كتاب ككتاب "بنية العقل العربي" أو "العقل الأخلاقي العربي"، لاتصال الموضوع ول مقتضيات بنائه، فإنه لا يستساغ بالنسبة لنصوص وحوارات... لقد فكرت في توزيعها على أربعة أو خمسة كتب، وقد أفعل ذلك بالنسبة لطبعة المشرق. أما بالنسبة لطبعة المغرب فقد فضلت أخيرا هذه الصيغة الجديدة - صيغة كتاب الجيب - لسبب أساسي هو أنها من حيث السعر ستكون في المتناول، وهذه مسألة جوهرية، خصوصا وهي موجهة أساسا إلى الجيل الصاعد من الشباب الذي عبر غير ما مرة عن الحاجة إلى معرفة تفاصيل عن طبيعة الحياة السياسية التي عاشها المغرب منذ الاستقلال، والتي أسست وما زالت تؤسس الواقع

السياسي الراهن. وأعتقد أن هذه السلسلة ستملاً بعض الفراغ في هذا المجال. كما أنها ستعين، من يريد من الجيل الصاعد، أن يوسع ويعمق فهمه واستيعابه لطبيعة التجربة السياسية التي خضتها، ولما ورد في مؤلفاتي الفكرية الثقافية من آراء وأطروحات...

\*\*\*

بقي سؤال آخر أعتقد أن من حق القارئ علي أن أجيب عنه، وهو : لماذا نشر هذه المواد الآن، وليس قبله ولا بعده؟

والجواب كما يلي : لقد سبق لي أن وعدت القراء في "حفريات في الذاكرة" بكتابة مذكرات سياسية وأخرى ثقافية. وعندما أنهيت العمل في "العقل الأخلاقي العربي" وصدور، بدأت تحوم حولي فكرة الشروع في كتابة تلك المذكرات، وبدا لي أنه قد يكون من الأنسب البدء بـ "المذكرات السياسية" لحاجة "الوقت" إليها، فأخذت أفكر في طريقة كتابتها. وبما أن حضوري السياسي كان بالدرجة الأولى على مستوى "الفعل النظري" الذي مارست معظمه في صحافة الاتحاد منذ حركة "الانفصال" عن حزب الاستقلال سنة 1959 وصدور جريدة "التحرير" لسان هذه الحركة في السنة نفسها، فقد كان من الطبيعي

أن أفكر في العودة إلى هذه الجريدة التي تشكل بالنسبة لي ذاكرة حية لا يطالها النسيان.

فعلا، بدأت أتصفح ما توافر عندي من مجلدات أعداد "التحرير" منذ صدورها في 2 أبريل 1959، فأخذت أعيش الأحداث من جديد كما كنا نعيشها في وقتها، فصار الماضي حاضرا، واحتل "الوعي القديم" مكانه في نفسي كوعي لـ "حاضر دائم". واكتشفت أن هذا "الحضور الدائم"، لهذا النمط من الوعي، قائم في نفسي يتحدى الزمن، ليس فقط فيما بقي من وضعيات الأمس في مغرب اليوم، بل أيضا اكتشفت هذا "الحضور الدائم" في النصوص التي كتبتها في "التحرير" منذ صدورها. وهي نصوص متنوعة، بعضها ركن دائم بتوقيع مستعار، وبعضها تحليل شخصي للأحداث وقعت به باسمي، حتى لا ألزم به قيادة الاتحاد والمسؤولين على الجريدة (محمد البصري مديرا وعبد الرحمان اليوسفي رئيسا للتحرير)، إضافة إلى نصوص أخرى كثيرة لم أوقعها -على الرغم من أنني قد أكون صاحب المبادرة فيها- لأنني كنت أعتبر نفسي فيها متحدثا باسم الحزب والجريدة، بوصفي سكرتير التحرير في هذه الأخيرة، وأيضا عضوا مسؤولا في هذه الهيئة أو تلك من هيئات الحزب.

لقد فوجئت بهذه النصوص جميعها، أعني باكتشافي  
"حضوري الدائم" فيها. فمن جهة لا أستطيع إلا أن  
أعترف أنها ما زالت تمثل وجهة نظري في "الأمس"  
وفيما هو حاضر منه في "اليوم"، ومن جهة أخرى لا  
أستطيع أن أتبين أية مسافة بينها وبين نصوصي اليوم،  
لا على صعيد الأسلوب ولا على صعيد عملية بناء النص،  
على الرغم من مرور أربعة وأربعين سنة على زمن  
تحريرها! ولا أكتم القارئ أنني انفعلت أيما انفعال لهذا  
الاكتشاف، حتى إنني تذكرت ما قالت لي جدتي لأبي  
ذات يوم وأنا طفل في سن المراهقة. كانت مستغرقة في  
سرد ذكرياتها على مسامعي، ذكريات وردت فيها أسماء  
"مولاي عبد العزيز" و"بوعمامة" و"بوحمارة" الخ، ثم  
توقفت فجأة عن الكلام من الذاكرة وقالت بصوت  
الوجدان : "آه كم أنا قديمة"!

ومع أنني لا أعاني من هاجس الشيخوخة ولا من  
الخوف من الموت، فأبني قد شعرت بصوت ينبعث من  
داخلي، عندما كنت أقرأ النصوص الذي كتبتها منذ ما  
يقرب من نصف قرن، صوت يكرر، مع نوع من الانفعال  
غريب، قولة جدتي : "آه كم أنا قديم"!

يصدق هذا بالدرجة الأولى على نصوص الخمسينات  
والستينات. أما نصوص السبعينات فما فوق فهي على أية

حال جزء من امتداد الحاضر إلى ماقبل ، وهي قسمان :  
قسم فكرت فيه - كما سبق القول - بصوت غير مسموع  
وجعلت منه الكتابة صوتاً مقروءاً ، وهذا الصنف لم أفاجأ  
به شكلاً ولا مضموناً إلا قليلاً ، أما القسم الآخر وهو الذي  
كنت فكرت فيه بصوت عال ونقله غيري حكاية عني إلى  
حوار على صفحات الصحف والمجلات ، ولم أجد وقتاً  
لقراءته من قبل ، فقد فاجأني فيه كوني قد سبق لي أن  
قلت أشياء وطرقت موضوعات ، من وحي أسئلة الحوار ،  
لا أتذكر أنني قلتها بل ولا علم لي بها . إنها بالنسبة لي  
بمثابة كنز ثمين اكتشفت أنه لي ومن صني ! كنز أرى  
فيه الآن أفكاراً تصلح أن تكون موضوع كتابة جديدة  
تماماً ، فضلاً عن كلام يشرح ويبسط كثيراً من الأفكار التي  
وردت في مؤلفاتي !

\*\*\*

وبعد ، فقد تعود القراء مني أن أشركهم معي في كل  
جديد أطمح إليه ، سواء على الصعيد السياسي أو الثقافي ،  
فليسمحوا لي اليوم إن أشركتهم معي فيما جعلني أحس  
أنني فعلاً "قديم" . ومع هذا "القدم" سأبقى معهم وسأقدم  
إليهم هذه النصوص بما سيحمل إليهم ، بصورة أو  
بأخرى ، أفكاري عن هموم الحاضر . وسيساعدني على  
ذلك أنني لن أتقيد فيها فقط بالتسلسل الزمني الخاص

بكتابتها، بل سأتقيد أيضا، وابتداءً، بوحدة الموضوع.  
وهكذا سأبدأ بالنصوص التي تعكس وعيي السياسي  
وفهمي للأحداث التي شاركت فيها أو كنت شاهدا عليها  
مما يشكل القسم الأول من مذكراتي السياسية، وستليها  
نصوص أخرى تعكس وعيي الثقافي والإيديولوجي  
وتموجاته مع تموج الحياة العامة خلال العقود الخمسة  
الأخيرة من عمري الزمني.  
أملّي أن أكون دائما عند حسن ظن قرائي. وبالله  
التوفيق.

محمد عابد الجابري

## مسألة المنهج

من حفريات في الذاكرة إلى المذكرات السياسية

### 1- حاكمية الصدق في حفريات الذاكرة

في "حفريات الذاكرة" كانت هناك ذاكرة وكان هناك من يقوم بالحفر فيها. كان "الحافر" يعي تماما طبيعة عمله. لقد شبه نفسه بالباحث المنقب عن الآثار : يبحث عما تبقى من قطع بنيان تلاشى معظمه ، وما بقي منه غاص كثير من أجزائه في الرمال. كان على "صاحبنا" أن يجتهد في ضم القطع بعضها إلى بعض ، متجاوزا كثيرا من الثغرات ، محاولا استعادة هيكل البناء ككل. ومن خلال هذه الاستعادة كان يعطي للثغرات معنى ودلالة ، ولكن دون أن يجزم بأن تلك الدلالات تسد ، مائة في المائة ، تلك الثغرات التي ضاعت قطعها الأصلية.

كان يعي تماما أنه يجوز له أن يخمن ويفترض ، بل ويفسر ويؤول ، شريطة إشعار القارئ بذلك. وفي المقابل لم



يكن له أن يكذب، حتى ولو كان الأمر يتعلق بذلك النوع المسمى بـ "الكذب الأبيض". لقد كان يعي تماما أن قيمة هذا الجنس من الكتابة مرهونة بالكامل لدرجة الصدق الذي يلتزم به الكاتب. فالحفر في الذاكرة - وإن شئت قلت "السيرة الذاتية" على العموم - ليس "مقالا" من مقالات الرأي، ولا خطابا من خطب و"خطابات" المساجلة والحجاج، ولا دراسة تحليلية لحال من الأحوال الذاتية أو الموضوعية، ولا نصا إبداعيا ينسجه الخيال، ولا... إن السيرة الذاتية هي أولا وأخيرا شهادة. والشهادة لا توزن بمعايير اليقين ولا بميزان النجاح والفشل، بل توزن بميزان واحد هو الصدق. وعندما يسلم المرء نفسه إلى حاكمية الصدق فليس له أن يتخيل ولا أن "يبدع" ولا أن "يتفنن". شيء واحد يُغفر له هو أن يخطئ عن غير قصد.

## 2- مشكلة الفصل بين الذات والموضوع

هذا النوع من "الحفر في الذاكرة" يطرح مشكلة عويصة: مشكلة الفصل بين الذات والموضوع، وهما على مستوى الذاكرة شيء واحد. ليست الذاكرة إلا ما فيها من ذكريات، وليست الذكريات شيئا آخر غير نتائج عملية التذكر التي هي وظيفة الذاكرة! إن التذكر عبارة عن

عملية استبطان الذات لنفسها، وفي هذا الصدد يقال عادة في نقد منهج الاستبطان في علم النفس إنه منهج غير علمي لأنه يفترض أن يطل المرء من النافذة ليرى نفسه يمشي في الشارع! هذا في حين أن الواحد منا لا يمكن أن يكون في النافذة وفي الشارع في وقت واحد. هذا يعني أن الذات لا يمكن أن تكون موضوعا لنفسها. وإذا كان بعض فلاسفة القرون الوسطى المنتسبين للتقليد الأرسطي قد تحدثوا عن كائن "عاقل ومعقول" معا، أي ذات هي موضوع لنفسها، فهو عندهم "العقل الأول"، أي الله. هو عندهم "عقل وعاقل ومعقول"، لا يحتاج إلى موضوع يعقله، فالله بالتعريف ليس في حاجة إلى شيء، هو "غني عن العالمين". وإذن فكونه عاقلا معناه أنه يعقل ذاته وأنه في الآن نفسه "معقول" لذاته. بعبارة أخرى هو ذات وموضوع، أو بالأحرى لا فصل فيه بين الذات والموضوع، بين العقل وما يعقل! أما نحن البشر فذوات تعقل موضوعات. والموضوع هو "موضوع"، لأنه وُضع هناك، لأنه يقع خارج الذات.

قد يخفف من حدة هذا التعارض بين الموضوع والذات، عندما يتعلق الأمر بـ "مذكرات"، كون "الذاكرة" ليست هي كل الذات، وإنما هي "جيوب" في النفس — حسب تصور القدماء أو في الدماغ حسب التصور المعاصر —

تضم أشياء تقع "هناك"، في زمان مضى، ولربما في مكان لم يعد هو الآخر كما كان! وإذا كان هذا صحيحا فمن الممكن أن نتصور أنه يمكن أن ينفصل "المتذكر" عن ذاكرته كما ينفصل المرء عن جسمه عندما ينظر في المرآة. ومع ذلك تبقى المشكلة قائمة من بعض الوجوه. فما يرتسم وراء المرآة هو شيء واحد: صورة الجسم وملامحه. أما النفس، وأعني "جيوب الذاكرة"، وأحكام العقل، والقيم التي تحكم الرؤية، وردود الفعل الخ، فلا تعطىها المرآة! وعلى كل حال فلم نسمع إلا عن شخص واحد، اسمه الحطيثة، انفصل عن وجهه في المرآة انفصالا جذريا. هذا إذا كان هذا الشخص قد وُجد فعلا، وكان فعلا هو صاحب ذلك البيت المشهور الذي يهجو فيه صاحبه وجهه في المرآة.

### 3- الأستاذ في "حفريات الذاكرة"

من أجل تلافي هذه الشكوك والصعوبات التي تطرح نفسها بصدد علاقة الذات بالموضوع، قررت أن أستسلم لحاكمية الصدق منذ الشروع في كتابة "حفريات في الذاكرة"، فتكلمت من موقعي كما كان، حين كنت أكتب: أسقاذا جامعيًا مارس التدريس والكتابة التحليلية، وله إلمام بكثير من المعارف المعاصرة بما في

ذلك تلك التي تنتمي إلى التحليل النفسي ؛ هذا فضلا عن انخراطه الكلي-تقريبا- في الذاكرة الجماعية ، العائلية والوطنية الخ. بكلمة واحدة كنت أتكلم كذات تعي ، ليس فقط انفصالها عن موضوعها ، بل أيضا تعاليها عليه وأستاذيتها له. ولذلك لم أنسب ما كتبت إلى ذلك الجنس من الكتابة الذي تواضع الناس على تسميته بـ "السيرة الذاتية" ، بل تركت كامل الحرية لمن أراد أن يصنفه داخل هذا الجنس أو خارجه ! أما بالنسبة لي فالاسم الذي أطلقته عليه (حفريات في الذاكرة) ، يكفيني ويرضيني.

ومع ذلك فلم يكن مما يفي بمبدأ الصدق وفاء كاملا أن أدعي التجرد والحياد في كل موقف ، أو اصطنعه اصطناعا فأقمع ما هو بشري فيّ كإنسان ، بل بالعكس كنت أطلب "الصدق" في كثير من الأحيان من تقمص هذا الموقف أو ذاك ، تقمصا يعيد إليه بطانته الوجدانية ويحييه من جديد ، تقريبا كما عِشُّهُ أول مرة ؛ بل ربما استعدته بوجدانية أعمق ، مما سمح لي في بعض الأوقات أو فرض علي-لست أدري- أن أعيش بعديا ، وبصورة تلقائية ، حالة الانفعال المترتبة عن بعض المواقف بأقوى مما كانت تستطيع نفس الطفل "المحكي عنه" أن تفعل !

وفي نظري، فهذا "الانفعال البعدي" ليس مما يطعن في مسألة الموضوعية في هذا المقام. إنها تجربة يعيشها الباحث والمفكر والشاعر الخ. إنه من ذلك النوع الذي عبر عنه أرخميدس بصيحته المعروفة "أوريكا" (=وجدتها)! ومعلوم أنه ما من طالب هياً رسالة جامعية حول شخص ما (فيلسوف، أديب الخ) إلا وتقوم بينه وبين ذلك الشخص صداقة حميمة حتى ولو كانت تفصل بينهما قرون! وحينما كنت ألاحظ أن هذا "الحب للموضوع" لا ينعكس في رسالة من الرسائل التي قدر لي أن أشرف عليها كنت أتساءل بصورة تلقائية: هل فهم هذا الطالب ما يفعل وما يقول؟

لقد سبق لي أن عبرت عن هذا النوع من العلاقة الحميمة بين الباحث وموضوع بحثه بـ "التداوت"، وهي قمة لحظة الاتصال بالموضوع التي يلي لحظة الانفصال عنه (انظر نحن والتراث).

على أن هذا النوع من "التداوت" intersubjectivité مع الموضوع إنما يكون ممكناً حينما يكون الموضوع من طبيعته أن لا يتكلم -على الأقل لا يتكلم بلسانه كما الإنسان يتكلم في الأحوال العادية، وقد يتكلم بعينيه كما هو شأن المحبين- أو حينما لا يعود قادراً على استئناف الكلام، كما هو حال من دخلوا التاريخ وأصبحوا جزءاً من

التراث. وبالنسبة لي، وفي "حفريات في الذاكرة" بالتخصيص، كان هذا النوع من "التداوت" تجربة ممكنة لأنني نصبت نفسي، كما قلت، أستاذًا يتحدث عن طفل، وعلى لسانه، قبل أن يتعلم هذا الطفل الكلام، قبل أن تكون له ذاكرة، أقصد قبل أن يتقوى فيه الوعي بالوعي إلى الدرجة التي يغدو معها قادرًا على نقل هذا الوعي بالوعي إلى اللغة، إلى كلام! لقد استمر كلام الأستاذ عن الطفل وباسمه، كذات له ثانية، إلى المرحلة التي لم يعد فيها من الممكن النيابة عنه، اللحظة التي أصبح فيها "راشدًا"، وفي مجال الكلام بالذات. حينذاك "أدرك شهرزاد الصباح فسكتت عن الكلام المباح"، وكان الوعد بكلام آخر، في جلسة سمر أخرى!

#### 4- الاهتمام بمذكراتي السياسية

فعلا وعدت القراء أن أكتب عن ما-بعد مرحلة الشباب. وبما أنه قد قدر لي أن أعيش، منذ بداية هذا "الما-بعد" في مجالين أو قل عالمين، السياسة والثقافة، وبصورة متوازية وإلى الآن تقريبا، فقد "تسرعت" -ربما- في الإعلان عن عزمي على أن أقوم بـ "حفريات" أخرى، في هذين المجالين: مذكرات سياسية وأخرى ثقافية. أقول تسرعت، لا لأنني ندمت، بل لأن الأصدقاء والقراء على

العموم يتصلون ويلحون ويسألون : "متى ستظهر المذكرات السياسية"؟ وهكذا كما لا يخفى نوع من الضغط مستحب ! هناك أكثر من افتراض يمكن أن أدلي به كمحاولة لتفسير هذا الاهتمام بما سيكون "مذكراتي السياسية". هناك من جهة الظرف التاريخي الذي ستحكي عنه. لقد توقف الكلام في "حفريات في الذاكرة" مع أواسط الخمسينات. وغني عن البيان القول إن مرحلة ما بعد الخمسينات هي من أدق المراحل في تاريخ المغرب والعالم العربي والإسلامي عموماً: مرحلة الاستقلال وبنائه، والممارسة السياسية بهذه الصورة أو تلك من طرف قطاع أوسع من الشباب، ومرحلة "الثورة" وشعاراتها الخ. إنها بكيفية عامة المرحلة التي كانت وما زالت تشكل "عصر السياسة والإيديولوجيا" في التاريخ العربي والإسلامي المعاصر، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب!

في هذه المرحلة التي لم يكتب عنها إلا القليل القاصر برزت أسئلة لم تجد الجواب بعد! وقدمت أجوبة لأسئلة لم تطرح أصلاً، ربما لأن طرح السؤال كان أخطر وأصعب من تقديم الجواب! ومعظم شباب اليوم أجيال ولدت في زمن الاستقلال خلال الأربعين سنة الأخيرة: بعضهم يرى ما يجري ولكن لا يعرف لكثير مما يرى بداية ولا مساراً؟

وبعضهم، بل قلّ كلهم، يتحمل نتائج "سياسيات" وتدابير لا يعرف كيف اتخذت ولا لأي شيء سلكت! في المغرب على الخصوص يتوقع الشباب مني - وهذا مجرد تخمين - أن يقرءوا في "مذكراتي السياسية" شرحا لكثير من غوامض الحياة السياسية والحزبية التي شهدتها الخمسون سنة الماضية والتي مازالت تفعل فعلها في حاضرهم! وسيكون من بين القراء، بدون شك، من ينتظرون أن يمتحنوا صدقي وإخلاصي للحقيقة فيما سأكتب! ومن حقهم ذلك.

## 5- "القرب" يطرح مشكلة منهجية

جميع هذه الافتراضات، مشروعة ومبررة، وغيرها كثير. وأنا أفهمها وأتفهمها لأنني أعلم أن القراء، إذا كانوا قد قبلوا مني عبارة "من بعيد"، التي وضعتها تحت عنوان "حفريات في الذاكرة"، فهم لن يقبلوها مني فيما قد يكون "مذكراتي السياسية"، بل لعلمهم يتوقعون عكسها : "من قريب!".

والحق أن "القرب" وليس "البعد" هو الذي جعلني أطرح مشكلة الاتصال والانفصال، والذات والموضوع، في مستهل هذا المدخل. إن المسألة المنهجية التي تواجهني هنا هي كيفية التخلص من مفعول هذا "القرب". لقد



تحدثت في "حفريات في الذاكرة" عن "صاحبنا"، موظفاً ضمير الغائب، وما أدراك ما ضمير الغائب! فهل سأواصل توظيفه واستمر في الحديث عن "صاحبنا"، ذلك؟

أشعر أن طبيعة التجربة السياسية التي خضتها، أو بالأحرى التي كنت شاهداً عليها، لا تسمح لي بذلك وإلا فسيكون علي أن أحول "المذكرات" إلى قصة أو رواية، وفي هذه الحالة سأصطنع الابتعاد عن "القرب" اصطناعاً قد تكون فيه متعة أدبية إذا وفقت إلى إتقان الحرفة - ولكن ذلك سيكون على حساب ما يطلبه القراء وينتظرونه مني، أعني "الكشف عن الحقيقة". والحق أنني أشعر أن ما هو مطلوب مني ليس هو "الكذب الأدبي" بل "الصدق السياسي"!

ولكن هل يمكن ادعاء "الصدق السياسي" أصلاً؟ وإذا كان ذلك غير ممكن - إلا بقدر كبير من النسبية - في الفاعل السياسي حين ممارسته الفعل، فهل يمكن القول بإمكانيته الكاملة أو شبه الكاملة بالنسبة لمن يتذكر أو يتأمل فعله السياسي؟

لو كان ذلك ممكناً لكانت مهمة المؤرخ يكفي فيها ذكر الروايات. هذا في حين أن مشكلة المؤرخ هي أنه يتعامل مع روايات خالية في الأعم الأغلب من "الصدق

السياسي"، أو أن عليه أن يفترض فيها أنها مبدئيا كذلك! وإذا كان هناك من درس تاريخي تعلمته من تجربتي السياسية فهو ما عبرت عنه مرارا لطلبتني في موضوع "الحقيقة التاريخية". لقد قلت لهم مرارا إنني أرثي لحال المؤرخ! هو يطلب الحقيقة التاريخية من "الوثائق"! لكن لتتخيل أن مؤرخا سيحاول، بعد خمسين سنة أو أكثر، التأريخ لحالنا اليوم من خلال الوثائق التي سيحصل عليها، وهي كثيرة : وثائق رسمية، صحف، منشورات حزبية، شهادات أشخاص الخ، فهل سيصل إلى "حقيقة ما جرى ويجري"! إنه مهما اجتهد وانتقد وغربل وصفى فالغالب أن تحليلاته قد لا تختلف كثيرا عن "شهادات" الأشخاص الذين شاهدوا حادثة سير مثلا! كل منهم يحكي بـ"صدق" ما شاهد، ولكن شهاداتهم "الصادقة" تختلف فيما بينها إلى الدرجة التي لا يملك المرء معها إلا أن يتساءل : هل الصدق واحد أو متعدد؟ أما إذا كانوا يشاهدون تمثيلية أساسها وقائع وهمية فإن شهاداتهم لن تختلف كثيرا عن تدخلات أولئك "المحللين" الذي يجلسون على طاولة مستديرة، أمام كاميرا التليفزيون أو ميكروفون الإذاعة، مساء يوم إجراء الانتخابات، من نوع تلك التي ألفناها في المغرب، يتلقون "أولا بأول" نتائج التصويت من "الداخلية"، ومن

ثمة يخوضون في مناقشات وتحليلات الهدف منها استخلاص النتائج من الأرقام التي تقدم لهم لفائدة هذا المرشح أو ذلك، هذا الحزب أو ذاك! إنهم يحللون أرقاماً... نعم! ولكن المشكل ليس مشكل مدى مصادفتهم الصواب في تحليلاتهم وتوقعاتهم، بل المشكل مشكل صحة تلك الأرقام!

ومن حسن حظ الحقيقة التاريخية أن المؤرخ لا يهتم كثيراً بهذا النوع من "المدخلات والمخرجات" فهو يحكم حاسته النقدية في كل شيء. إن المؤرخ يميز بين "الأحداث التاريخية" وبين الأفعال والأقوال اللاتاريخية. هو يطلب الحقيقة التاريخية فيما هو عام وعلى درجة كبيرة من الاستقلال عن الأشخاص، فاعلين كانوا أو رواة. والصدق التاريخي عنده يوزن ليس فقط بما يتحلى به الراوي أو الوثيقة من الصدق، بل أيضاً وربما كان هذا هو المهم عنده - بدرجة انسجام ما يُحكى عن الحدث مع ما قبله وما بعده. إن "الحدث التاريخي" هو بالنسبة للمؤرخ - ما يجد مكانه في "التاريخ" الذي يبنيه هو. ومن هنا أهمية التمييز بين "التاريخ الواقعي"، أي مجموعة الأحداث التاريخية التي حدثت في الزمان والمكان وتشكل الصيرورة التاريخية الفعلية، وبين "التاريخ المعرفي" أي مجموعة الأحداث التي يشيّد بها المؤرخ تصوره للصيرورة التاريخية. والمشكلة هنا،

كما في الحقول العلمية الأخرى، هي تلك التي تصاغ كما يلي: ما مدى مطابقة المعرفي للموجود؟

هذه مشكلة عامة، وليس من مشاغلي هنا مناقشتها. فأنا أعني تماما أنني لست مؤرخا بالمعنى المشار إليه، أعني المعنى العلمي. وأعني كذلك أنني لست كاتب "قصص تاريخي" من النوع الذي يسميه الفرنسيون *La petite histoire* أي الحكايات التي تتعلق بتصرفات الأشخاص أو بحوادث اجتماعية معينة والتي يركز فيها على الجزئيات من تصرفات الفاعلين، مما يدخل في إطار الأمور "الشخصية" الحميمة! وأعني أيضا أنني لست ممن يحلل "الأرقام" التي يعرف المحلل سلفا أنها مزيفة.

## 6- الذاكرة الشخصية والذاكرة الوطنية

من حسن حظي إذن أنني هنا لست لا من هذا النوع ولا من ذاك: إن موضوعي ليس تمثيلية ولا أرقاما مزيفة ولا سير أشخاص. موضوعي عبارة عن تجربة خضتها بصدق. وأعني بالصدق هنا أنني كنت ولازلت - مخلصا للأهداف التي كانت من أجلها تلك التجربة. ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بما قمت به من أعمال أو بما كتبت من نصوص أو أبديت من آراء، داخل هذه التجربة ومن أجلها، فإنه لم يحدث قط أن صدر مني، فعلا أو كتابة،

إلا ما كنت أعتقد في صوابه أو في كونه يخدم الأهداف النبيلة التي كانت تنشد إليها تلك التجربة السياسية. هنا يمكن أن أدعي الصدق مائة في المائة. قد أكون أخطأت - وإلى الآن أعتقد أنني لم أخطئ قط بمعنى أن ما قمت به شخصيا هو ما كان يجب علي أن أقوم به - ولكن الخطأ إن كان قد حصل فهو لم يكن يقع خارج التجربة بل كان جزءا منها، وبالتالي كان يستجيب لمعيار الصدق والصواب حين وقوعه.

على أنه إذا كان لي أن أدعي الصدق - أو قل هذا النوع من الصدق - فيما سأثبته هنا فهل يمكنني أن أدعي أنني سأتغلب على النسيان من جهة وعلى "الرقابة الذاتية" من جهة أخرى؟

أما النسيان فأحسب أنني سأتغلب عليه - إلى حد كبير - لأن مرجعيتي لن تكون ذاكرتي الشخصية وحدها بل سأعتمد أيضا على ذاكرة التجربة التي سأحدث عنها وهي ذاكرة حية، قوامها نصوص مكتوبة (مقالات، بيانات تصريحات الخ)، وكثير منها كتبته بقلمى، لا بل بعقلي ووجداني وأعصابي. هذا يعني أن قراءتي لها لن تكون كقراءة المؤرخ الذي يضطر إلى التأويل والتفسير والربط بين الأشياء الخ، بناء على النظرة العامة التي توجهه وتحكم رؤيته وفهمه، وهي تقع خارج التاريخ

الواقعي لأنها تريد أن تصنع التاريخ المعرفي، وهما "تاريخان" يندر، إن لم يكن يستحيل، أن يتطابق الواحد منهما مع الآخر تطابقاً يرفع الشك تماماً عن "الحقيقة التاريخية"! إن قراءتي لنصوص التجربة التي سأحدث عنها ستكون قراءة تتميز بـ"القرب" منها، قرباً لا يتأتى لغير كاتبها المنخرط في التجربة التي تتحدث عنها. فأنا عندما سأقرأ اليوم افتتاحية أو تعليقا أو خبراً نشرته جريدة "التحرير" قبل اثنين وأربعين عاماً مثلاً (سنة 1959) فسأقرأ فيه ليس فقط ما تفيده الكلمات، بل سأقرأ فيه مناسبته ومضمونه الظاهر والخفي، وأيضاً المخاطب فيه المسكوت عنه الخ. بكلمة واحدة سأقرأه بكامل المعطيات التي أطرته ساعة كتابته. وبما أنني ساهمت بصورة واسعة في كتابة مثل هذه النصوص، أو على الأقل مناقشة مضمونها قبل تحريرها بقلمي أو قلم زميل من زملائي، فإني لن أحتاج هنا إلى البحث في "ما بين السطور"، فذاكرتي تحتفظ به كما هو في أصله، أو على الأقل تستعيده أثناء قراءتي الآن لتلك النصوص. لن أحتاج هنا إلى التأويل لأن الإنسان يؤول "ظاهراً" لا يعرف "باطنه"، أما إذا كان يعرف الباطن والظاهر معا فالتأويل يصبح لديه غير ذي موضوع.

ذلك ما يجعلني أدعي "الصدق" في ما سأنقله أو أشرحه. والمقصود بالصدق هنا هو مطابقة ما أقوله اليوم لما قلته بالأمس. وإذا نجحت في ذلك فإن دائرة النسيان ستضيق إلى أقصى حد. وكلما ضاقت دائرة النسيان في هذا المجال تقلص دور تدخل الذات في صنع التاريخ كمعرفة. إن التاريخ كواقع والتاريخ كمعرفة يكونان حينئذ أقرب إلى المطابقة، الشيء الذي يعني أن شهادة الشاهد صادقة. إن هذا لا يعني قط أن هذه الشهادة هي وحدها التاريخ كما كان، ولكنها ستكون أكثر مصداقية من شهادات أخرى لا يتوفر لها مثل هذا "القرب". وغني عن البيان القول إنه كلما تعددت الشهادات التي من هذا النوع صار الاقتراب من الحقيقة أكبر وأقوى.

نعم، أنا لم أعش جميع الأحداث والمراحل التي سأحدث عنها بمثل هذا "القرب" الذي عشت به الأحداث التي تلت انخراطي في الحياة السياسية كشاهد وفاعل سنة 1959. ثم إنني لم أعش جميع الأحداث التي عرفتتها مرحلة بل مراحل ما قبل 1959. ومع ذلك فهذا لا يقلقني. ذلك أنني لن أتحدث هنا إلا عن ما عشته وعرفته بصورة مباشرة منذ سنة 1959، أو بصورة غير مباشرة قبل هذا التاريخ. إن هذا يعني أنني سأستند إلى تجربتي (ذاكرتي) الشخصية فيما يتعلق بما بعد 1959

وإلى الذاكرة الوطنية فيما يتعلق بما قبل هذا التاريخ. ولا بد من التنبيه هنا إلى أن الذاكرة الوطنية التي سأسند إليها فيما يتعلق بما قبل 1959 هي أيضا، بمعنى ما من المعاني، جزء لا يتجزأ من ذاكرتي الشخصية. ذلك لأن الفهم الذي تكون لدي عن ما قبل سنة 1959 لم أحصل عليه مرة واحدة من هذا المصدر أو ذاك، بل حصلت عليه بشكل تراكمي طيلة تجربتي السياسية وإلى اليوم. لقد عرفت تاريخ الحركة الوطنية في المغرب ليس فقط من خلال "نشرة الحزب"، حزب الاستقلال، وكتابات علال الفاسي وغيره، بل عرفته أيضا من خلال تجربتي "السياسية" ابتداء من 1952، حينما كنت من شباب هذا الحزب أعيش داخل الأحداث وبالتالي أراها بالمنظار الوطني. وعرفت تاريخ الحركة الوطنية كذلك من خلال نتائجها، فجميع ما جرى منذ 1959 ويجري إلى الآن، هو نتيجة أو ثمار لما غرس من قبل. ويمتد هذا الـ "قبل" إلى مثل هذا الوقت من القرن الماضي، القرن العشرين. إن ما نعيشه اليوم مما هو سيئ أو جيد في حياتنا الوطنية لا يفهم —على الأقل في نظري— إلا بالنظر إليه ضمن سلسلة من الأحداث تغطي الآن قرنا بكامله : مائة من السنين.

لقد عشت إذن مائة سنة على صعيد الذاكرة الوطنية. عشتها كمتلق ثم كممارس ثم كفاعل. وعشتها أيضا



كباحث وكاتب ومتذكر. وإذن فمشكلة النسيان في هذا المجال - مجال الذاكرة الشخصية الملتحمة بالذاكرة الجماعية الوطنية - غير مطروحة بالشكل الذي يكون له تأثير ملموس على تذكر الأحداث وسياقها.

هل نجحنا في استبعاد "النسيان" بوصفه عاملا قد ينال من حاكمية الصدق في هذه المذكرات؟ أعتقد ذلك. وإذن فلننتقل إلى مسألة الرقابة الذاتية.

## 7- مسألة الرقابة الذاتية

تطرح "حاكمية الصدق" مشكل "الرقابة الذاتية"، خصوصا عندما يتعلق الأمر بالأشخاص، الأحياء منهم والأموات؟ لقد شكك بعض النقاد من الفلاسفة في مصداقية المعرفة التاريخية بدعوى أن الحدث التاريخي هو فعل إنساني، وبالتالي فنحن لا نستطيع أن نكتسب معرفة حقيقية به إلا إذا عرفنا مواقف الفاعلين لذلك الحدث : دوافعهم ونواياهم (كولنجوود) ! هذا المطلب معقول - كمطلب - عندما تكون إمكانية تحقيقه من قبيل المستحيل، أي عندما يتعلق الأمر بأشخاص ماتوا ولا نعرف عنهم إلا ما قالوه عن أنفسهم أو قيل عنهم، ضدهم أو بالنيابة عنهم، مثل هارون الرشيد أو نابليون مثلاً ! أما عندما يتعلق الأمر بأشخاص عشت بجوارهم وشاركتهم في

التجربة وعرفت نقط ضعفهم ونقط قوتهم والحزازات الخفية التي تحرك نفوس بعضهم والأهداف الدفينة والطموحات الشخصية التي حركتهم نحو هذا العمل أو ذاك، عندما يتعلق الأمر بأشخاص تعرف عنهم بعض هذه الدوافع، أو يخيل إليك أنك تعرفها فيهم، فالأمر يختلف: ذلك أنه إذا كان من حق الفلسفة النقدية أن تطعن في المعرفة التاريخية، لكون المؤرخ يجهل دوافع الأشخاص ونواياهم الخ، فإن من حق المؤرخ أن يرد قائلاً: كلا، إن المعرفة بدوافع الفاعلين السياسيين ونواياهم، وليس الجهل بها، هي التي تشكل عائقاً أمام بناء الحقيقة التاريخية! ذلك، لأن جهل المؤرخ بالأشخاص وبـ"دوافعهم ونواياهم" يمنحه حرية الاجتهاد في التفسير والفهم والتأويل، يجعله يتوخى الموضوعية فيطلب للتصرفات والأحداث أسباباً ودوافع "خارج الذات" التي قامت بها، وهذا ما يجعل عمله كمؤرخ أمراً ممكناً. أما "العارف" بهذا الذي يجهله المؤرخ فهو لا يملك أن يجتهد ولا أن يؤول. كل ما في إمكانه هو أن "يصرح" أو لا يصرح! فإذا صرح فسيبدو وكأنه يتخذ موقف الخصم أو المناصر — لا فرق، وفي هذه الحالة لا يضمن أن تكون شهادته بمنأى عن الطعن! أما إذا لم يصرح فهو أول من يطعن بينه وبين نفسه — في شهادته.

ولاشك أن الذين يعلمون أو يتخيلون أنه "يعرف"  
سيحكمون عليه بكونه كان مقصرا أو ... أو ...

ولكن هل الإنسان يعيش وحده؟ ألا يترتب عن  
الصدق أحيانا إضرار بالآخرين : مس بمصداقيتهم أو  
كرامتهم أو... أو... ؟ أليس من الضروري أن يراعي  
كاتب المذكرات السياسية مبدأ "ممارسة السياسة  
بأخلاق"، باعتبار أن هذا النوع من الكتابة لا يمكن أن  
يخلو هو نفسه من "ممارسة السياسة"؟

كيف الخروج إذن من هذا المأزق؟

أعتقد أن الذي سيفصل في هذه المسألة هو تحديد  
الغاية من هذه المذكرات. إن الغاية منها ليست تصفية  
حساب مع أحد. فليس لي من الحسابات مع رفاق  
الأمس واليوم ما يقتضي مثل هذه التصفية، التي يمكن  
وصفها بـ "القاتلة". لقد حركني إلى كتابة هذه المذكرات،  
عندما أعلنت عن النية في كتابتها قبل بضع سنين،  
الرغبة في المساهمة في كتابة تاريخ العمل الوطني والنضال  
التحرري الديمقراطي في هذا الوطن، خصوصا عندما  
لاحظت حاجة الجيل الصاعد إلى معرفة تفاصيل عن  
المسار التاريخي الحديث الذي خرج من جوفه الحاضر  
الذي يعيشونه والذي سيبقى يؤثر في مستقبلهم لفترة غير  
قصيرة من الزمن. ولقد كان من الجائز أن أرجئ تنفيذ

مشروع هذه المذكرات شهورا أو سنوات أخرى لولا شعوري بأن الواجب يفرض كتابتها الآن: لقد كثرت الكتابات التي تنشر في الصحف على شكل ذكريات أو حوارات حول تجارب بعض المناضلين، في السجون والمعتقلات وفي العمل السياسي أيضا. وهذه ظاهرة صحية بالغة الأهمية. وإذا كانت التجربة الشخصية ملك لصاحبها لا يجوز "الاختلاف" معه فيها، فإن ما يرد عند حكايتها من استطرادات تتعلق بالمسار العام للجماعة أو للمجتمع والدولة ككل، تعكس ليس التجربة الشخصية ذاتها بل ما لصاحبها من "المعرفة" بهذا الجانب أو ذاك من التجربة العامة. هنا بطبيعة الحال يكون الاختلاف. وقد وجدت نفسي أختلف فعلا مع بعض ما قرأت لكونه لا يمثل "الحقيقة" من وجهة نظري وزاوية معرفتي. من أجل ذلك رأيت أنه قد يكون من المناسب الإدلاء بوجهة نظري التي قد تكون مخالفة لبعض وجهات النظر أو أجزاء منها دون أن أدعي أن ما عندي هو الحقيقة الخالصة الصافية. كل أمني هو أن أساهم في خدمة الحقيقة.

ولكن ما هي "الحقيقة" في هذا المجال؟  
أعتقد أنه مهما فعلنا فلن نبلغ حقيقة ما فعلنا أو ما حدث! من أجل ذلك فأنا أقنع هنا بالقول: إن الحقيقة

في هذا المجال —من وجهة نظري— هي ما ينفع في اكتساب رؤية صحية سليمة للشأن المستقبلي. وإذن، فكل ما يتبين لي في ماضينا الحزبي والوطني أن من شأنه أن يساعد على مثل هذه الرؤية، فهو "الحقيقة" التي يجب الصدع بها. أما ما لا أتبين فيه الآن على الأقل مثل هذه الوظيفة فإن السكوت عنه —سكوتا إراديا أو لا إراديا— سيفرض نفسه. وسيكون حالي حال من ينشد:

فكان ما كان مما لست أذكره \* فظن خيرا ولا تسأل عن الخبر.  
موقف براغماتي نفعي! ليكن، ولكنه موقف وطني،  
قبل كل شيء.

قد يعترض معترض ويقول: لماذا الالتجاء إلى "الوطنية"  
في قضية تتعلق بـ "الحقيقة"؟

سؤال لن أبحث له عن جواب نظري، سياسي أو فلسفي. إن جوابه يقع عندي في أعماق التجربة ذاتها، أقصد تجربتي السياسية، لا بل يقع فيما يؤسس تاريخيا وذاتيا هذه التجربة في نفسي وفي نفوس أبناء جيلي الذين قدر لهم أن يكونوا في صفوف الحركة الوطنية أيام الحماية الفرنسية. ومع أنني لم أكن أميز بوضوح بين الوطنية والسياسة، في أوائل مرحلة الشباب، مرحلة العمل الوطني العفوي، سواء في إطار الحياة اليومية مع

الأسرة أو في المدرسة مع من هم في مثل سني من الأطفال والمراهقين، فإن المصادفة التاريخية قد قرنت بين بلوغي سن الرشد (18 سنة) وبين الأزمة السياسية والوطنية التي انتهت بعزل محمد الخامس ونفيه إلى مدغشقر، عام 1953. إنه في خضم تلك الأزمة ومن خلال معطياتها ترسخ في ذهني ووجداني الميل إلى التمييز بين "السياسة" و"الوطنية". والقصة كانت كما يلي:

## 8- الحقيقة السياسية والموقف الوطني

كنت سنة 1953 في الدار البيضاء تلميذا في الثانية إعدادي. وكان الوقت وقت عطلة صيف. وكنت كجميع المغاربة، صغارا وكبارا، أتتبع الأزمة السياسية التي كان المغرب يعيشها في ذلك الوقت، وكانت قد بلغت أوجها في شهر غشت عندما تبين للجميع أن سلطات الحماية الفرنسية عازمة على خلع محمد الخامس. الملك الوطني، وتنصيب آخر مكانه يكون تابعا لهم مقطوع الصلة بالحركة الوطنية. كانت القضية قضية كل مغربي، أو على الأقل كل مغربي وطني.

ليس هاهنا مكان الحديث عن الحالة النفسية التي كنا نعيشها، نحن تلامذة المدارس الوطنية، في ذلك الوقت. لذلك سأختصر وأقول: كنت جالسا ذات مساء

مع أفراد من عائلتي في "بيت الجلوس" نستمع في الثامنة مساءً إلى إذاعة لندن. وأذكر أن المذيع استهل نشرة الأخبار بتصريح لوزير خارجية فرنسا آنذاك، "جورج بيدو"، أكد فيه بعبارات لا تقبل الشك ولا التأويل أن فرنسا "لا تنوي عزل محمد الخامس". لا أستطيع أن أصف الآن كم كان شعوري بالارتياح والفرح والاعتزاز عظيما يفوق الحد. إنها إذاعة لندن، التي تعودنا منها كثيرا من الحياد لفائدة القضية المغربية، هي التي تنقل ذلك التصريح الواضح عن وزير خارجية فرنسا، الذي يرجع إليه الاختصاص بقضية المغرب! لم يداخطني الشك مطلقا، في أن محمد الخامس لن يعزل بل سيبقى ملكا للمغرب، كما كان!

لكن لم يمر سوى يومين حتى عزل محمد الخامس ونفي. وكان جورج بيدو نفسه هو الذي "فعلها".

لقد ترسخ في ذهني منذ ذلك الوقت أن التباين بين الأقوال والأفعال لدى المسؤولين السياسيين قد يتسع إلى درجة الكذب. ومع ذلك فإن هذا الكذب السياسي الصراح لم يزعزع في نفسي الثقة بالسياسة جملة وتفصيلا، وذلك لسبب بسيط وأساسي، هو أن "السياسة" كما كانت حاضرة في مجال الفكر فيه عندي ولدى أبناء جيلي من الشباب الوطني كانت تعني ابتداءً : العمل الوطني. كان

الاشتغال بالسياسية ، من منظور أفق تفكيرنا ، معناه الانخراط في صفوف الحركة الوطنية ، الشيء الذي يعني النضال ضد المستعمر. وبهذا المعنى كانت سلطات الحماية الفرنسية بالمغرب توظف لفظ "السياسية" عندما تعتقل الناس وتحاكمهم أو تنفيهم عن بلدتهم أو مدينتهم ! لقد كانت التهمة في الغالب هي "الاشتغال بالسياسة" ، وهي عبارة مكافئة لعبارة : الانخراط في العمل الوطني ضد الحماية الفرنسية.

أستطيع أن أدعي بصدق أن هذا المعنى ، الذي يجعل "الاشتغال بالسياسة" مرادفا للعمل الوطني ، هو الذي بقي يحكم سلوكي السياسي إلى اليوم. لقد حدث هذا الامتزاج بين السياسة والوطنية في نفسي منذ طفولتي الأولى ، منذ أن نقلني والدي من "ليكول" (المدرسة الفرنسية) إلى المدرسة الوطنية الحرة ، مدرسة النهضة المحمدية بفجيج مسقط رأسي ، تلميذا في الثامنة من عمري. كان الالتحاق بهذه المدرسة ، تلميذا أو مدرسا ، يعني بصورة آلية الانخراط في حزب الاستقلال. ولم يكن معنى "الحزب" واضحا في أذهاننا ، بل كان هو والعمل الوطني شيئا واحدا. فالشخص كان يوصف بأنه "حزبي" ، لا بمعنى أنه متحزب لجماعة وطنية ضد أخرى ، بل بمعنى أنه منخرط في العمل الوطني من أجل الاستقلال. لقد خلف



هذا الانتقال من "الليكول" إلى المدرسة في نفسي أثرا عميقا، وغدا يتحكم بصورة تلقائية عفوية في توجيه نظرتي إلى الأمور. لقد بدأت أشعر بهذا الأثر في وقت مبكر، فرضيت به وأقررتَه -أو هو فرض نفسه علي- لا فرق- كاختيار لا أحيد عنه.

لقد وعيت في وقت مبكر، الأبعاد العميقة لهذا التحول. لقد كنا في "الليكول" ندرس -الفرنسية طبعاً- في كتاب للقراءة أو "التلاوة" (ليكتور) يحمل عنوان "لويوني" نسبة إلى مدينة ليون بفرنسا، -وأنا لا أذكر بالضبط هل كان هذا هو اسم الكتاب أم أنه اسم مؤلفه. كانت نصوص هذا الكتاب تدور كلها حول فرنسا وثقافتها وتاريخها. ولا زلت أتذكر بوضوح أن من بين هذه النصوص واحدا كان بعنوان: "أجدادنا الغاليوين"، ويتحدث عن "وطننا بلاد الغال"، والمقصود فرنسا الحالية، ونصا آخر كنا نحفظه عن ظهر قلب، ولم أعد أذكر هل كان نثرا أم شعرا، كان كله إشادة وافتخار بأمجاد فرنسا (كان ذلك في أوائل الأربعينات من القرن العشرين فكان الكتاب يعكس جو الحرب العالمية الثانية).

أما عندما انتقلت إلى "مدرسة النهضة المحمدية" (نسبة إلى الملك محمد بن يوسف)، فقد كان أول شيء

نفعله قبل الدخول إلى حجرات الدرس، صباحا وبعد الظهر، هو الوقوف صفوفًا متراسة، متجهين نحو باب المدرسة، نقرأ النشيدَين الوطنيين الشهيرين (آنذاك، أما اليوم فالله أعلم!)، نشيد: "مغربنا وطننا روحي فداه..."، ونشيد: "من جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للاستقلال..."، وأنشيد أخرى. أما كتاب "التلاوة" فقد كان بعنوان "القراءة المصورة"، وهو كتاب لبناني، ذو نزوع وطني (وربما ألف هناك ليكون بديلا عن الكتاب الفرنسي، فلبنان كان تحت الحكم الفرنسي أيضا).

هذا الامتزاج بل الاندماج بين الوطنية والسياسة في وعيي هو ما يفسر -في نظري على الأقل- جوانب كثيرة من سلوكي الحزبي ومواقفي السياسية. وبدون تواضع زائف أستطيع أنؤكد أنني أقبل من نفسي الخطأ وجميع أنواع الضعف البشري في الميدان السياسي وغيره، ولكنني لا أتصور أنني أستطيع أن أسلك أي سلوك انتهازي كيفما كان. وحتى ما يعبر عنه بـ"انتهاز الفرص"، وهو شيء وارد في مجال السياسة ومقبول في نظر الكثيرين، فهو عندي شيء مستبعد تماما. وهذا موقف من ذات نفسي لا أجد له تفسيرًا إلا في ذلك المعيار

المتحكم في سلوكي السياسي والحزبي والذي تحدث عنه قبل : عدم الفصل بين الوطنية والسياسة.

وبطبيعة الحال فليس هذا المعيار ولا هذا السلوك مما يخصني وحدي. لا، بل إن كثيرا من أبناء جيلي والجيل السابق واللاحق هم من هذا النوع. وكثير منهم جنود مجهولون. وأغلبهم لم تتح له فرصة التدرج في الحياة السياسية والوطنية والثقافية بنفس المقدار الذي قدر لي أن حظيت به.

## 9- تحكيم الموقف الوطني في الموقف السياسي

ومهما كانت العوامل والأسباب التي جعلت وضعيتي تختلف عن وضعية هؤلاء الذين لم تتح لهم نفس الفرصة التي أتاحت لي في المجالين الثقافي والسياسي —وأنا أعزو هذا إلى المصادفة لا غير— فإن هذا السلوك الذي تحدثت عنه والذي تخضع السياسة فيه للوطنية هو الذي كان — حسب تقديري— وراء ذلك "القرب" الذي شكوت منه أعلاه والذي يمنعني من توظيف عبارة "من بعيد" في مذكراتي السياسية كما فعلت في "حفريات الذاكرة". وكما سبق أن قلت فهو "قرب" يحرّج "الصدق" في ذات نفسي! وبمعنى آخر هو "قرب" تتعرض فيه السياسة في ذات نفسي دوما للإحراج من جانب الموقف الوطني.

فعلا ، لقد بقي الموقف الوطني يحرّج السياسة في ذات  
نفسى ، وبالتالي يحكمها ويوجهها. وقد بقي هذا الوضع  
ملازما لي إلى اليوم. وقد يكون من قبيل استباق الخطى  
الإتيان هنا بأمثلة. ومع ذلك فلا أرى مانعا من الإشارة إلى  
مواقف ثلاثة كمجرد أمثلة :

### – محاكمة أعضاء من المكتب السياسي

لا شك أن كثيرا من القراء المتابعين لما أكتب يتذكرون  
أنني كتبت مقالا في جريدة الاتحاد الاشتراكي بتاريخ 9  
غشت 1991 بعنوان : "منكر سياسي يجب تغييره  
بالرجوع إلى الموقف الوطني" وذلك بصدد قضية الصحراء  
المغربية. والمقصود بـ "المنكر السياسي" هو الحل الذي  
اختارته الأمم المتحدة وهو "الاستفتاء"، أما الموقف الوطني  
فالمقصود به في سياق المقال هو "البيعة" التي أكدت فتوى  
محكمة لاهاي وجودها التاريخي بين قبائل الصحراء  
وملك المغرب. كان هذا المقال مكتوبا بلغة رصينة<sup>(1)</sup> ، ولكن  
لم يكن ليخفى على المكلفين بـ "قراءة" نصوص من هذا  
النوع وتقديم تقارير بشأنها لـ "من يهمهم الأمر" أن المقال  
يستعيد بطريقة "أخرى" موقف الاتحاد الرفض لقبول  
الاستفتاء ، وهو الموقف الذي اعتقل بسببه المرحوم عبد

---

1 – سنعيد نشره في مرحلة لاحقة.

الرحيم بوعبيد وأعضاء من المكتب السياسي كما هو معروف. لقد كان المقال بتوقيته ومضمونه موجهًا مباشرة للمرحوم الحسن الثاني. فمن حيث التاريخ قصدت نشره يوم 9 غشت 1991 أي قبل عشرة أيام فقط من مناسبة ذكرى 20 غشت التي تجسم "الموقف الوطني" في المغرب، المتمثل في الوفاء للبيعة من طرف كل من الملك والشعب. فها هنا نوع من الإحراج: الموقف الوطني هنا يخرج المبادرة السياسية التي اتخذت بقبول الاستفتاء في قمة نيروبي. وهناك إحراج ضمني آخر وهو أن المرحوم عبد الرحيم وأعضاء المكتب السياسي قد اعتقلوا وحوكموا ظلماً: فهم قد تمسكوا بالموقف الوطني ضداً على الانتهازية السياسية.

لقد اعتبر بعض الإخوان الذين قرؤوا ذلك المقال يوم صدوره أنني قد تجاوزت به بعض "الحدود" وأن الأمر قد لا يخلو من "تبعات" أو متابعات من طرف "الحكم". أما أنا فلم أكن أعير كبير اهتمام لمثل هذه الأمور. لقد كنت أتمسك دائماً في ما كتبت (باسمي أو باسم الجريدة أو باسم الحزب وهو شيء كثير)، بمبدأ "إحراج السياسة بالموقف الوطني". وهذا ما جعل جميع ما كتبت لم ينتج عنه ردود فعل من قبيل حجز الجريدة أو الاعتقال أو ما

هو أبعد من ذلك<sup>(2)</sup>. لقد حرصت دائما على جعل الصياغة بالصورة التي يتبين فيها بوضوح أن الموقف الوطني فيها يخرج الاعتبارات السياسية الظرفية.

وهذا المبدأ لم يراع في صياغة بلاغ المكتب السياسي حول الاستفتاء -وقد كتب أصلا بالفرنسية- وكانت النتيجة الاعتقال والمحاكمة والنفي إلى ميسور<sup>(3)</sup>.

---

2- ويمكن أن ادعى أن اعتقال البصري واليوسفي ، في ديسمبر 1959 ، وهو الاعتقال الذي شكل بداية القطيعة مع الحكم ، كان بسبب مقال نشر في "التحرير" أثناء غيابي في إقليم تافيلالت حيث كنت أقوم بـ"تحقيق" في ضيافة "جيش التحرير" هناك. ولو كنت حاضرا لما نشرته كما نشر، ولما وقع ما وقع. سأورد تفاصيل هذه الحادثة التي كثرت فيها التأويلات في كتاب لاحق من هذه السلسلة.

3 - من الجدير بالإشارة هنا إلى أن ما أثار رد الفعل الذي أدى إلى محاكمة أعضاء المكتب السياسي ليس مضمون البلاغ الذي أصدره ضد الاستفتاء بل مجرد عبارة اعتبرت مسا بشخص الملك. وقد قيل يومها على لسان مسؤول كبير "ذائع الصيت": "لو كان معهم فلان (يعني كاتب هذه السطور) لما وقعوا في هذا المحذور" (كنت آنذاك قد استقلت من المكتب السياسي). وقد حاول الحكم تدارك الموقف وتجنب المحاكمة وإطلاق الأخ عبد الرحيم ومن معه يومذاك في سجن لعلو بالرباط قبل المحاكمة ، وقد أبلغت بذلك بواسطة "مرسول" طلب مني باسم جهات عليا إصدار بيان يضع الأمور في نصابها ويجعل المحاكمة غير ذات موضوع. اتصلت بالأخ عبد الرحيم في السجن الاستشارة بواسطة المحامي الأخ الصديقي. ولكن سوء نية بعضهم دفع إلى التشكيك في نيتي والخوف من أن أكون أريد "السيطرة على الحزب". الشيء الذي أفسد العملية من السجن ، وعيون الحكم تسمع وترى في كل مكان ، فكانت المحاكمة وكان النفي إلى ميسور.

## – بيان المؤتمر الوطني الثالث

والمثال الثاني الذي أريد الإشارة إليه ، وإن كان أسبق زمنا من الأول ، يخص البيان السياسي للمؤتمر الثالث (عام 1978). لقد أثير حول هذا البيان لغط كبير بمجرد أن انتهيت من قراءته في قاعة المؤتمر وسط تصفيقات وهتافات أرعبت بعضهم في صفوفنا وأربكت رجال الشرطة والمخاربات. وما زال هذا البيان شبه "محاصر" إلى اليوم داخل بعض الأوساط في حزبنا بسبب عنفه المزعوم<sup>(4)</sup>.

---

أما بصدد المقال الذي كتبت، موضوع الحديث أعلاه، فقد جاء الجواب عنه مباشرا في خطاب الملك الحسن الثاني يوم 20 غشت-كما توقعت- وذلك حينما قال ما معناه: "إن من يؤاخذوننا على قبول مبدأ الاستفتاء، عليهم أن يستحضروا الظروف الدولية التي قبلنا فيها هذا المبدأ". وذلك إشارة إلى الضغوط التي مورست آنذاك على الحكم في المغرب من طرف أصدقائه.

4 – كتبت البيان قبل المؤتمر بأكثر من عشرة أيام، بتكليف من المكتب السياسي، وقدمته للمرحوم عبد الرحيم فالقي عليه نظرة ثم قال : ادفعوه ليترجم إلى الفرنسية. أعطيت النسخة لليازغي وأخبرته بما قال عبد الرحيم وقلت له إدفعه للترجمة. فقال : ومن تقترح؟ قلت بعد لحظة تفكير: خالد عليوة، وكان مكلفا آنذاك بجريدة "ليبراسيون" ويشغل في "المحرر". فعلا ترجم الأخ عليوة البيان وأعطاه لليازغي الذي أعطاه للأخ عبد الرحيم، وقد قرأ منه جزءا. وأثناء المؤتمر وعقب قراءتي للبيان عدت إلى المنصة بجانب الأخ المرحوم عبد الرحيم. فقلت له "أش ظهر لك"؟ قال إن العبارات التي تكررت فيها كلمة "المخزن" سيتضايق منها المخزن. فقلت له لا أظن. فقد استعملنا مثل هذه العبارات في التقرير الإيديولوجي سنة 1975 ولم يكن هناك رد

كان من نتائج "اللولولة" التي أحدثتها قراءة البيان في جانب في صفوف بعض أعضاء المكتب السياسي وبعض "الأطر"، والارتباك الذي وقعت فيه المخابرات، أن وصلت إلى القصر أصداء ضخمت ما حصل تضخيما لا سند له، وقد حاولت بعض العناصر استغلال ذلك لدفع المرحوم الحسن الثاني إلى اتخاذ موقف ضد الاتحاد. فعلا كان هناك حسب معلوماتنا - من دفع إلى تأزيم الموقف واللجوء إلى الاعتقالات من جديد. فكان الرد أن بادرت في اليوم الثاني لصدور البيان إلى كتابة مقالات متسلسلة أشرح فيها مضمونه وآفاقه، مما جعل بعضهم ينصح بعدم اتخاذ موقف ضد الاتحاد حتى تنتهي المقالات. وعندما انتهت هذه المقالات التي استمرت بضعة أيام، كان الرأي الغالب في اجتماع من يهتمهم الأمر - وقد دافع عنه من ليس من الضروري ذكر اسمه الآن - هو أن مضمون البيان كما شرحه كاتبه لا يختلف في شيء عما يكتبه دائما. هنا

---

فعل. قال : "ما شي بحال بحال". ولم يصف شيئا. بعد ذلك مباشرة فوجئت بما يشبه "اللولولة" من طرف بعض أعضاء المكتب السياسي وغيرهم، حتى إن أحدهم ذهب يجري إلى الجريدة لإيقاف صدور البيان، وذلك مباشرة بعد سماعه. ولكن الجريدة كانت قد طبعت، وكنت قد أعطيت البيان للمحرر المسؤول قبل قراءته في المؤتمر ليعده للنشر بمجرد قراءته والمصادقة عليه في المؤتمر. وقد صدر البيان على صدر الجريدة في عدد الغد مباشرة، وتبين أن تلك "اللولولة" لم يكن لها ما يبررها.



أيضا انتصر نفس المبدأ: مبدأ إحراج السياسية بالموقف الوطني. ولم يحدث أي رد فعل سلبي ضد الاتحاد.

### - مشروع حكومة تناوب بقيادة المرحوم عبد الرحيم

أما الواقعة الثالثة التي أريد ذكر بعض تفاصيلها هنا والتي انتصر فيها هي الأخرى نفس المبدأ، فتتعلق باقتراح اقترحه علي المرحوم عبد الرحيم. كنت آنذاك عضوا في المكتب السياسي، وكنت مكلفا بمحاولة إنهاء النزاع بين بعض أعضاء المكتب ومن كان هؤلاء الأعضاء يسمونهم بـ "جماعة بنعمرو". كنت أزور المرحوم عبد الرحيم زيارات خاصة خارج اجتماعات المكتب السياسي (وقد استمر هذا بعد استقالتي من هذا المكتب) فنتحدث في أمور لا تسمح ظروف الاجتماعات الرسمية بالحديث فيها عادة. وذات مرة همس في أذني وقد أمسك بيدي في باب منزله وهو يودعني، قائلا: "لقد وقع بي اتصال، وهناك اقتراح بأن ندخل الحكومة؟" قلت: "و بأية مناسبة؟"، "ما هي وما لونها؟". أخذ يشرح لي الأمر، وكان الموضوع قريبا من "التناوب" الذي حصل بعد ذلك بما يقارب العشرين سنة بقيادة الأخ عبد الرحمان اليوسفي. قلت للمرحوم: "أنا شخصا لا أرى مانعا. خصوصا وقد عودتنا أنك تستطيع أن تغادر متى بدا لك أن الأمر يتطلب ذلك". ثم أضفت:

"ولكن المشكل هو في إقناع الإخوان خصوصا أعضاء اللجنة المركزية. فما أظن أنهم سيوافقون!" قال : "هذا دورك. حاول أن تقنع الخوت" (=الاخوة)؟

بعد أيام قمت خلالها بجس النبض بصورة غير مباشرة، ثم عدت إليه وقلت : "المسألة غير ناضجة الآن"؟ قال : "نحن حزب ديموقراطي. يمكن أن نطرح المسألة للتصويت، وإذا قبلت الأغلبية، فعلى الأقلية أن تسير". قلت : "في هذه الحالة سأكون أنا مع الأقلية ولن أسير"؟، فضحك وقال : "لماذا"؟ قلت : "لأن المبدأ الذي أسير عليه، وقد اتفقنا عليه معا، هو أنه "إذا تعارض موقف سياسي ما مع وحدة الحزب فيجب اختيار وحدة الحزب". قال : "معك الحق، لنترك المسألة إلى حين نضجها، وأنا نفسي لست مطمئنا إلى الضمانات المقترحة".

- مع اليوسفي في استشاراته حول تجربة التناوب  
الموقف نفسه تكرر مع الأخ عبد الرحمان اليوسفي حينما عرضت عليه قيادة التناوب. وكما هو معلوم فقد قام باستشارات واسعة شملت المسؤولين السابقين في الاتحاد، حتى من اختار منهم موقعا خارج الاتحاد منذ زمان. أبديت رأيي. وكان باختصار كما يلي : هناك خياران : إما الدخول في التجربة الآن، وإما الانتظار، ومع أن

الحجج متكافئة بالنسبة للاختيارين، فأنا أفضل الانتظار. ولكن إذا كنت تميل إلى الاختيار الأول فأنا لن أطلب منك الحجج لأن الشيء الذي يحسم في مثل هذه الأمور ليس الحجج بل الثقة. وثقتي بك أمس واليوم لا تتزعزع. وأنا أول من يعرف أنك ستغادر المكان عندما يتبين لك أن لا فائدة في المكوث فيه. ومع ذلك فأنا أرى ضرورة موافقة اللجنة المركزية بأغلبية كبيرة حتى لا يحصل تصدع في الحزب. وكررت القول: إن المبدأ عندي في مثل هذه الأمور هو أنه إذا تعارض الموقف السياسي مع وحدة الحزب فيجب اختيار وحدة الحزب. قال: لن أوافق على الدخول في التجربة إلا بموافقة اللجنة المركزية ومن هم خارج اللجنة المركزية من مسئولى حزبنا. وفعلا، كانت الموافقة من الجميع تقريبا.

قد يعترض بعضهم متسائلين: لماذا لم ألتزم بهذا المبدأ إزاء "الانفصال" عن حزب الاستقلال في 25 يناير 1959؟

أفضل ترك الجواب عن هذا السؤال إلى أن نفرغ من تقديم النصوص التي تحكي مرحلة التأسيس والتعليق عليها، وسيكون ذلك خاتمة لهذا الكتيب الأول.

\*\*\*

وبعد ، فربما يلاحظ القارئ أنني بهذه الاستطرادات قد تجاوزت حدود هذا المدخل. والحق أنه كان لابد منها لتحديد الموقع الذي أتحدث منه. لقد انطلقت من طرح مسألة المنهج. هذا صحيح. ولكن المنهج لا يقوم في فراغ. وقد سبق لي أن شرحت العلاقة بين المنهج والرؤية وبينت أن الرؤية هي التي تحدد المنهج<sup>(5)</sup>. وإذن فلقد كان علي أن أوضح الرؤية التي تؤطر عندي "المذكرات السياسية"، والتي قد يجوز لي الآن بعد الذي شرحتة أعلاه- أن أصفها أيضا بأنها مذكرات "وطنية".

ليست هذه المذكرات إذن من ذلك النوع الذي يكتبه رؤساء الدول أو رؤساء الأحزاب وبكيفية عامة "الفاعلون السياسيون"، يعرضون فيها وقائع من حياتهم السياسية ويلقون فيها أضواء على أحداث شاركوا في صنعها الخ. وليست هذه "المذكرات" من صنف الكتابة التاريخية التي يجتهد فيها المؤرخ في فصل نفسه بقدر ما يستطيع- عن الأحداث التي يؤرخ لها؛ ولا هي من صنف السيرة الذاتية التي يتحدث فيها الكاتب عن نفسه بضمير المتكلم أو المخاطب أو الغائب... ليعرض تجربته الشخصية في مجال من مجالات الحياة، أو فيها كلها إن هو استطاع.

إنها ليست لا هذا ولا ذاك ولا ذلك ! وإن كانت ستحتوي على "شيء ما" من كل ذلك ! إن الأمر يتعلق أساسا بتقديم قراءة تمتزج فيها الذكرى والرأي والتحليل لمسار وتموجات "الحركة" الداخلية في الوطنية المغربية، منذ نشأتها إلى اليوم. إننا لن نعرض لنضال هذه الحركة الوطنية ضد الآخر الأجنبي إلا عرضا، وإنما سنركز اهتمامنا على تطورها الداخلي وعلاقة أجزائها بعضها ببعض. ونحن هنا لا نقصد بـ "الحركة الوطنية" الأحزاب التي ناضلت من أجل الاستقلال وتناضل من أجل الديمقراطية فحسب، بل نقصد بها كذلك المؤسسة الملكية بوصفها كانت وما تزال جزءا أو طرفا في الصراع الذي خاضته تلك الأحزاب مع القوى الاستعمارية وفي سبيل إرساء وترسيخ الديمقراطية.

إنها قراءة من جملة قراءات ممكنة. ولكنها تتميز في نظري بكونها: الموقف الوطني في السياسة، كما عشته، يحكي قصته: قصة النضال من أجل مغرب متحرر، ديموقراطي وتقدمي.

# "انتفاضة 25 يناير 1959"

## ظروف وآفاق..!

### 1- الاتحاد المغربي للشباب !

كانت أول مبادرة ساهمت فيها على طريق الإعداد لما كنا نسميه "انتفاضة 25 يناير 1959" داخل حزب الاستقلال - وكانت قيادة هذا الحزب تسميه "الانفصال" - هو المساهمة في أعمال لجنة تحضيرية بالرباط شكلها الشهيد المهدي في صيف 1958 بالرباط لتأسيس منظمة تحمل اسم "الاتحاد المغربي للشباب". كنت قد استأنفت العمل في ذلك الصيف بجريدة "العلم"، مباشرة بعد عودتي من سورية. (وكنت قد التحقت بها في صيف 1957 عقب نجاحي في البكالوريا بإلحاح من الشهيد المهدي، كما رويت ذلك في مكان آخر<sup>(1)</sup>). وكان طبعيا أن استأنف اتصالاتي بالشهيد المهدي وأنا في جريدة "العلم".

لا أذكر بالضبط ما قاله لي الشهيد حين طلب مني حضور أعمال اللجنة التحضيرية المذكورة، ولكنني أذكر أن ذلك كان في إطار العمل على فك الحصار الذي ضرب على جناح الشهيد المهدي داخل الشبيبة الاستقلالية (الذي كنت أنتمي إليه) بعد أن نجح التيار المحافظ في اللجنة التنفيذية للحزب في "تدجين"

---

1- انظر "حفريات في الذاكرة" ص 186 من الطبعة المغربية

هذه المنظمة. وقد أدركت فيما بعد أن الهدف من تأسيس "الاتحاد المغربي للشباب" كان أيضا من أجل تهيئة الظروف لانخراط الشباب بصورة واسعة في "الانتفاضة" التي كانت على قاب قوسين أو أدنى، خصوصا بعد فشل اللجنة التي تشكلت لحل الخلاف داخل الحزب حول "المؤتمر"<sup>(2)</sup>. إن هذا يعني أن "الاتحاد المغربي للشباب" ربما كان في تفكير المهدي هو الخطوة الأولى نحو "الاتحاد الوطني للقوات الشعبية".

بالفعل ضمت اللجنة التحضيرية لتأسيس "الاتحاد المغربي للشباب" أعضاء من مختلف جمعيات الشباب المغربية، بما في ذلك الشبيبة التابعة لحزب الشورى. كان من بين أعضاء هذه اللجنة المرحوم محمد الحياحي رئيس جمعية تربية الشبيبة (لاميج)، والأخ الطيبي بنعمر رئيس جمعية الطفولة الشعبية، وكاتب هذه السطور عن الشبيبة الاستقلالية (جناح المهدي)، وممثل عن الاتحاد الوطني لطلبة المغربي (لعله الأخ إدريس السرغوشي إذا لم تخني الذاكرة) وممثل عن الشبيبة العاملة التابعة للاتحاد المغربي للشغل وممثل عن جمعية "بنة الاستقلال" وقد كانت تتألف من شباب "طريق الوحدة" وذات صلة وثيقة بالشهيد المهدي، إضافة إلى آخرين لا أتذكرهم.

---

2- في 5 سبتمبر من عام 1958 صدر بلاغ من مركز حزب الاستقلال يقول: اجتمع علال الفاسي وأحمد بلافريج وعمر بن عبد الجليل وعبد الرحيم بوعبيد أعضاء اللجنة التنفيذية، بأعضاء من اللجنة السياسية هم عبد الله إبراهيم ومحمد البصري والمحجوب بن الصديق وأسفر الاجتماع عن الاتفاق على تكوين لجنة تحضيرية من السادة محمد منصور ومحمد عبد الرزاق وقاسم الزهيري ود. محمد بناني للإعداد لمؤتمر الحزب في 11 يناير 1959. وكان ذلك آخر محاولة لحل أزمة الحزب التي بدأت منذ 1952 والتي سنعرض لبعض تفاصيلها لاحقا.

عقدت اللجنة عدة جلسات تبين خلالها أن ممثل الشبيبة العاملة كانت مهمته عرقلة تأسيس هذه المنظمة ما دامت من مبادرة المهدي، فأجهضت العملية. ولكن الاتحاد المغربي للشغل عاد فتنى المشروع تحت إشرافه فدعا الجمعيات المذكورة إلى اجتماع عقد ببرصة الشغل بالدار البيضاء يوم 3 أبريل 1959 وأعلن عن تأسيس "الاتحاد المغربي للشباب". وقد جاء في مقال ورد "التحرير" من البرصة (الشبيبة العاملة) حول تأسيس هذه الجمعية: "أن هذه خطوة حل دونها قبل اليوم رغبة بعض الأفراد في السيطرة على الشباب لاستخدامه في أغراضه الشخصية". وهذه إشارة واضحة إلى مبادرة المهدي قبل سنة. وجاء في نفس المقال أيضا أن "الاتحاد المغربي للشباب سيكون بجانب الاتحاد المغربي للشغل عنصرا بناء في تشييد مغرب تسود فيه العدالة الاجتماعية...!" حضر اجتماع البرصة ممثلون عن الجمعية المغربية لتربية الشبيبة (وفي مقدمتهم المرحوم الحياحي) والاتحاد الوطني لطلبة المغرب (السرغوشي والراضي)، والاتحاد المغربي للشبيبة الديمقراطية (من حزب الشورى)، وعن الطفولة الشعبية (الطيب بنعمر) وممثلون عن جمعية "بناة الاستقلال"، والشبيبة العاملة، والشبيبة الإسرائيلية.

لقد أراد الشهيد المهدي بحضور الجمعيات المذكورة التي كان رؤساؤها على اتصال به (باستثناء الشبيبة العاملة - طبعاً) قطع الطريق أمام ردود فعل القيادة النقابية التي كانت علاقتها به جد سيئة. أما أنا فقد تغيبت عن هذا "الاجتماع التأسيسي" رغم إلحاح المهدي لعلمي بحقيقة الطبخة، وقد كنت يومئذ سكرتير التحرير في جريدة "التحرير" وبالتالي على علم بكثير من



خفايا الأمور. واتضح حقيقة "الطبخة" عندما أعلن عن مكتب الجمعية وقد أقصيت منه جمعية "بنة الاستقلال" إقصاء.. والجدير بالذكر أن "الاتحاد المغربي للشباب" الذي تأسس في برصة الشغل قد ولد ميتا، فقد أصابه الجمود بسبب رغبة الجهاز النقابي في فرض هيمنته عليه وجعله مجرد ذيل للتنظيم التابع له باسم الشبيبة العاملة. وتشكل قضية "الاتحاد المغربي للشباب" هذه إحدى التجليات الأولى للتوجه الخاص الذي كان للاتحاد المغربي للشغل "داخل" الاتحاد الوطني "حتى قبل تأسيسه، كما تكشف عن "قدم" التوتر الدائم الذي كان يطبع علاقة القيادة النقابية بالشهيد المهدي. وستتاح لنا الفرصة لاحقا لشرح بعض أصول هذا التوتر ونتائجه.

## 2- من "العلم" إلى "التحرير" !

عندما عدت من دمشق في صيف 1958 التحقت بـ "العلم" مجددا، واستأنفت الاتصال والعمل مع الشهيد المهدي. كنا في "العلم" نتابع تطورات أزمة الحزب (حزب الاستقلال) عن كثب، محررين وعمال المطبعة. وعندما اشتدت الأزمة وأصبحت عملية 25 يناير 1959 على وشك الوقوع كنت قد انتقلت إلى الدار البيضاء حيث التحقت بالتعليم الثانوي العربي الذي كان الحزب يشرف عليه، ولكن لا كطالب هذه المرة بل كقائم مقام المدير لثانوية لارميطاج التي تأسست "على يدي" إن صح التعبير. كانت الأرض جزءا من الحديقة المتاخمة لها (حديقة لارميطاج)، وقد اتصل المسؤولون الحزبيون عن التعليم العربي في الدار البيضاء بعامل هذه المدينة الذي كان يومئذ هو المرحوم بركاش، وطلبوا منه رخصة إنشاء مدرسة ثانوية عربية في جزء من أرض الحديقة التي هي ملك

للبلدية، فرخص لهم بذلك. ومن جهة أخرى طلبوا بعض البيوت الخشبية الأمريكية من جهة معينة فحصلوا عليها. وهكذا نشأت المدرسة أول الأمر. بعد ذلك وقع الاتصال مع المرحوم المعطي بوعبيد الذي كان يومها وزيرا للشغل في حكومة عبد الله إبراهيم قصد الحصول على تجهيز لأقسام صناعية مهنية، فحصلت المدرسة على ذلك. جرى ذلك كله في المرحلة التي كنت أقوم فيها بدور المشرف الإداري والتربوي على هذه الثانوية، في السنة الدراسية 1958-1959. وقد كان معظم أساتذتها من المشرق العربي (مصر وسورية)، وكثير من الزملاء الأساتذة الجامعيين اليوم قد بدأوا دراستهم الثانوية في هذه المدرسة في الفترة المشار إليها، أمثال د. سالم يفوت ود. محمد الوقيلي وآخرين.

ومع انشغالي في هذه المدرسة كنت أتردد باستمرار على "العلم" وعلى اتصال دائم بزملائي فيها في إطار التحضير لانتفاضة 25 يناير. وقبل يوم الانتفاضة بنحو أسبوع اتصل الزملاء بمدير الجريدة المرحوم عبد الجليل القباچ وأخبروه بانتمائنا جميعا إلى جناح السي المهدي، فكان جوابه مفاجئا للجميع، إذ قال ما معناه: "أنا معكم، ومنذ تأسيس الجريدة والسي المهدي هو صاحب الدار". اقترحنا على الشهيد المهدي أن تشمل الانتفاضة جريدة "العلم" نفسها بمديرها وعمالها ومحرريها، وقلنا له إن الأمور أكثر من ناضجة، لكنه عارض الفكرة، وقال: ستكون لنا جريدة جديدة خاصة بنا، وستلتحقون بها! أما لماذا فضل الشهيد ترك "العلم" فهذا ما يحتاج إلى سياق آخر لشرحه.

المهم الآن أننا التحقنا (نحن أغلبية المحررين والعمال في العلم) بـ "التحرير" (والذي لم يلتحق من زملائنا لم يستطع مغادرة الجريدة لظروف شخصية خاصة تفهمناها). وفي فترة

الإعداد لإصدار جريدة "التحرير" تعرفت لأول مرة على الأخ عبد الرحمان اليوسفي الذي كان يرأس اجتماعاتنا بوصفه رئيسا للتحرير، وذلك في مقر "الجامعات المتحدة" وهو نفس مقر حزب الاستقلال من قبل، وكان فوق مقهى فرنسا بجانب شارع محمد الخامس. وقد تعرفنا على دقة الملاحظة عند السي عبد الرحمان حينما اقترحنا أن تصدر "التحرير" في فاتح أبريل، فقال: تجنبوا هذا اليوم حتى لا يصف خصومنا جريدتنا بـ "كذبة أبريل" قلها ضلحكا. وفعلا تقرر إصدارها في الثاني من أبريل.

### 3- في قلب حركة 25 يناير

لقد انتهى الصراع داخل حزب الاستقلال إلى "انتفاضة 25 يناير"، تلك الحركة الاعتراضية التي تمت داخل حزب الاستقلال بزعامة الشهيد المهدي والفقير البصري وعبد الرحمان اليوسفي وقيادة الاتحاد المغربي للشغل، والتي توجت بانعقاد "مؤتمرات جهوية استثنائية لحزب الاستقلال"، في جل المدن المغربية أعلنت فيها معظم القواعد الحزبية عن تأسيسها لـ "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال"، أي فيدراليات أعلنت استقلالها عن اللجنة التنفيذية للحزب. وقد صادقت هذه المؤتمرات الجهوية على بيان يشرح عوامل وأسباب هذه الحركة ويحدد أهدافها، بيان كانت قيادة الحركة قد أعدته من قبل ووزع على الأجهزة التنظيمية التي قامت بالإعداد لهذه "الانتفاضة".

كنت قبل ذلك، ومنذ 1955، من الشباب المرتبطين بالمقاطعة 11، المقاطعة الرائدة في تيار المهدي بالحزب بالدار البيضاء. كانت تقع في قلب الأحياء التي نشطت فيها حركة المقاومة نشاطا خاصا وتطل على ساحة السراغنة بجوار شارع

السويس الذي سمي بعد الاستقلال بـ "شارع الفداء". كان المسؤولان الرئيسيان في مكتب هذه المقاطعة (=فرع) هما المرحومان المقاومان السي مبارك والسي زغلول، وكانا على صلة مباشرة مع الشهيد المهدي.

في الدار البيضاء، إذن، كما في غيرها من المدن انعقدت صباح يوم 25 يناير 1959 ثلاث تجمعات: واحد في سينما شهرزاد برئاسة الفقيه البصري والثاني بسينما الكواكب وأطره كاتب هذه السطور مع مسؤولين من المقاطعة 11 خاصة، والثالث بسينما قريبة من المدينة وأطره المرحوم الأستاذ صدقي عبد الوهاب من رجال التعليم وكانت له علاقة بالمقاومة. أما الأخ عبد الرحمان اليوسفي فقد ترأس تجمعاً بطنجة. كما أن الشهيد المهدي ترأس تجمع الرباط ليلتحق بعد الظهر لرأس مهرجانا كبيرا على صعيد الدار البيضاء كلها. وترأس مناضلون آخرون تجمعات في المدن الأخرى.

جاءت "قرارات المؤتمرات الجبهوية الاستثنائية لحزب الاستقلال يوم 25 يناير 1959" في صورة بيان كان قد أعدّه قادة الحركة من قبل ووزع على المسؤولين على تنظيم الانقضة ثم تلي ونوقش وصودق عليه في هذه المؤتمرات. وهذا نصه:

"إن المؤتمر الجبهوي الاستثنائي لفرع حزب الاستقلال ومنظماته المختلفة المجتمع في هذا اليوم في (...):

– "نظرا للضرورة الأكيدة في توحيد جميع القوات الوطنية في هذه الفترة الحاسمة التي يجتازها المغرب لتحقيق التحرر والعدالة والديموقراطية.

– نظرا للأخطار التي تهدد وحدة البلاد وكيانها، ومحاولات الاستعمار إعادة سيطرته على المغرب، معتمدا في الوصول إلى هذه البغية

على التقسيم الذي تعين عليه حرية العمل والوسائل التي ما زال يتمتع بها الإقطاعيون وعملاء الاستعمار، كما يعين عليه فقدان الشعور الذي تنقسم به بعض العناصر التي أعماها الطموح وحب السيطرة.

- نظرا لكون واجب كل مسير هو خدمة المصلحة الوطنية لا استخدام الوطنية الشعبية لاكتساب مناصب وامتيازات ذات صبغة إقطاعية.

\* يتأسف على عجز اللجنة التنفيذية لحزب الاستقلال الذي يترك فراغا خطيرا في قيادة الحزب، كما يندد بفقدان الشعور عند بعض أعضائها الذين أصبحوا يعتبرون تراث الحزب ملكا شخصيا، وسيستغلونه استغلالا يتجاوز الحدود، ويتنافس أحيانا مع المصلحة الوطنية، كما وقع أخيرا في الاتجاه الذي أعطي لجريدة "العلم" و"الاستقلال"<sup>(3)</sup>.

\* ويستنكر التسامح الخطير الذي يقابل به بعض أعضاء الحزب على اختلاف درجاتهم رغم أن سلوكهم في الحكومة أو الإدارة أو الهيئات السياسية قد مس مسا كبيرا بالمصلحة الوطنية أو بحقوق الناس وبالتالي بسمعة الحزب<sup>(4)</sup>.

---

- "الاستقلال" هي جريدة الحزب بالفرنسية. وكان تأثير الشهيد المهدي في توجيههما قويا. وعندما وصل الصراع داخل الحزب أوجه سنة 1958 وظهر واضحا استحالة الوصول إلى توافق سحبت اللجنة التنفيذية مسؤولية الإشراف على صحافة الحزب من التيار الراديكالي وأسندتها إلى عناصر موالية لها. وإلى هذا تشير الفقرة أعلاه.

- المقصود هنا هو حكومة بلافريج (مايو- ديسمبر 1958)، التي كانت موضوع انتقادات شديدة من جانب التيار الراديكالي في الحزب، وبكيفية خاصة من قيادة الاتحاد المغربي للشغل وعبد الله إبراهيم الذي أسند إليه المرحوم محمد الخامس رئاسة الحكومة بعد بلافريج.

• يندد بالعراق التي وضعت في سبيل انعقاد مؤتمر وطني طالما قرر وأعلن عنه منذ سنة 1955<sup>(3)</sup>، وهو وحده الذي من شأنه أن يعطي الحزب إرادة وخطة وفق رغائب الأمة.

• يعلن عن استقلال فروع الناحية (يذكر اسمها في كل جهة) عن الإدارة المركزية العاجزة وممثلها المفتش الجهوي، كما يعلن عن عزمه في أن ينظم نفسه تنظيما ديموقراطيا لكي يعطي للمواطنين من جديد إطارا للعمل ويبعث ما هو في حاجة إليه من إيمان وتجرد وحماس لمواصلة السعي في سبيل تحقيق الأهداف الوطنية.

• يهيب بسائر المخلصين لمقاومة حملة التضليل والبلبل التي يقوم بها أعوان الاستعمار الشاعرين وغير الشاعرين من إقطاعيين وخونة ووصوليين، وبذلك تتجند الجماهير الشعبية للنهضة المباركة التي تفرضها المرحلة الحاسمة في سير البلاد نحو تحقيق الأهداف الوطنية للتحرر من القيود العسكرية والاقتصادية وبناء صرح ديموقراطية واقعية".

يلي ذلك تأييد التدابير الاقتصادية التحررية التي اتخذها وزير الاقتصاد الوطني آنذاك المرحوم عبد الرحيم بوعبيد داخل الحكومة التي كان يرأسها عبد الله إبراهيم ويشغل فيها منصب وزير الخارجية. وينتهي البيان بتحية هذه الحكومة وتأكيد التعلق بالملك محمد الخامس.

وبعد شهرين من قيام "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال" انعقد في طنجة المجلس الوطني لهذه الجامعات وأعلن عن تشكيل "الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال"، وكتابة عامة لهذه الجامعات. كان أبرز أعضائها الشهيد المهدي (كاتب في التنظيم) والفقيه

---

- إشارة إلى "المؤتمر الاستثنائي لحزب الاستقلال" الذي دعت إليه على عجل قيادة الحزب وحضرته الشخصيات الحزبية والمفتشون وأعضاء مكاتب فروع الحزب، وذلك يوم 2 ديسمبر 1955. وذلك للنظر في مشاركة الحزب في الحكومة الانتقالية التي كانت مهمتها الرئيسية التفاوض مع فرنسا لإعلان استقلال المغرب. وقد تقرر آنذاك استدعاء مؤتمر حقيقي للحزب. ولكن شيئا من ذلك لم يتم

البصري (الكاتب في الشؤون السياسية) وعبد الرحمان اليوسفي (الكاتب في شؤون الصحافة والإعلام). أما عبد الله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد فقد كانا في الحكومة، بوصفهما من الشخصيات الوطنية وليس بصفتهم الحزبية. وكان تشكيل حكومة عبد الله إبراهيم قد سبق قيام الانتفاضة بما يزيد عن شهر.

#### 4- وعي "الانتفاضة" ! انقلاب ثلاثي

صدر العدد الأول من جريدة "التحرير"، كما قلنا، بتاريخ الخميس 2 أبريل 1959 موافق لـ 23 رمضان 378، أي بعد شهر ونيف من قيام "انتفاضة 25 يناير". وخلال هذين الشهرين كانت جريدة "الطلیعة" الأسبوعية التي كان يصدرها الاتحاد المغربي للشغل تنشر أخبار الانتفاضة ونشاط "الجامعات المستقلة لحزب الاستقلال"، وكنت قد التحقت بها لهذا الغرض في انتظار صدور "التحرير". وعندما صدرت كان على رأس أركانها الدائمة عمود نقلي على اليسار بموازاة الافتتاحية، وكان بعنوان "صباح النور" كنت أكتبه وأوقعه باسم "عصام"، وهو الاسم الذي أعطيته لأول ابن لي بعد ذلك باثني عشر عاما. كان هذا العمود يتمتع بشعبية كبيرة لأنه كان يتناول الأمور بصراحة لم تكن (ولم تعد) معهونة. كان موضوع هذا الركن في العدد الأول يدور حول ظهور الجريدة. وقد ضاع هو والصفحات الأولى من هذا العدد حيث طالها التمزق في النسخة التي أحفظ بها والتي تبتدئ بالعدد الثاني المؤرخ بيوم الجمعة 3 أبريل 1959 موافق 24 رمضان 1978. في هذا العدد الثاني جاء التعليق في ركن "صباح النور" يعكس ظروفنا وتطلعاتنا في ذلك الوقت.

يقول التعليق:

”يجتاز المغرب اليوم فترة عسيرة من تاريخه ، ويعاني تجربة من أصعب التجارب التي تمر بها الشعوب حين تشق طريق المستقبل. ومن حق المغرب ، ومن حق الشعوب التي تريد أن تبني مستقبلها على أسس سليمة ، أن تعيش مثل هذه الأوضاع التي نجتازها اليوم ، لأنها هي وحدها الطريق الصحيحة الطبيعية التي تقود إلى مستقبل أفضل وإلى حياة أكرم.

هذه البلبلة التي تسيطر على بعض النفوس ، وهذه الروح الوثابة التي تدفع بعض العقول دفعا إلى كسر القيود وتحطيم الأغلال ، والحيرة والارتباك اللذان يظهران جلليا على بعض الوجوه ، كل هذه مظاهر طبيعية في مثل هذه الفترة التي نجتازها وهذه التجربة التي نعانيها. إن هذه المظاهر طبيعية جدا لأننا نعيش في انقلاب ، بل في انقلابات نفسية واجتماعية واقتصادية.

ففي المغرب اليوم تتبدل المفاهيم وتتغير المقاييس فتتبدل وتتغير تبعاً لذلك بعض المسلمات التي لم يكن يخطر قط في بالنا أدنى شك في صحتها وسلامتها ، وتنكشف لنا نتيجة لذلك حقائق مؤلمة أصبحنا لشدة فظاعتها نستغرب كيف تغاضينا عنها طوال هذه المدة ونلوم عقولنا على السكوت أمامها أياما ليست بالقصيرة.



وفي المغرب اليوم يعاد النظر في كيان المجتمع وفي القيم التي عليها تبني علاقاتنا الاجتماعية، إذ لم يعد من الممكن أبدا أن تكون الصداقة الشخصية ولا النسب ولا الزعامة أو التزعم هي الحلقات التي تدور في إطارها علاقاتنا وينحصر في حدودها تفكيرنا.

وفي المغرب يعاد النظر أيضا في نظمنا الاقتصادية وفي أساليب توزيع ثروات بلادنا وخيرات أرضنا لأننا أحسنا ونحس في أعماقنا أن النظم التي تجعل من ابن الفقير فقيرا أبدا ومن ابن الغني غنيا أبدا، وأن الأساليب التي تجعل الحق للأقوى دائما، هي نظم وأساليب يجب أن تزول ويجب أن تضحل.

هذه المفاهيم التي تتبدل، وهذه القيم التي تتغير، وهذه النظم التي تمحى، هي كلها جوهر الانقلاب الثلاثي الذي نعانيه. من حق بعضنا إذن أن يضطرب وأن يعيش في بلبلة، ومن حق بعضنا أن يتحفز وينفض عنه غبار اليأس، ومن حق بعضنا أن يقف مشدوها مما يرى ويسمع.

ولكن التيار الشعبي زاحف. إنه تيار ثوري لا يلتفت إلى الحائرين، ولا يهتم بالمتذبذبين، لأنه يؤمن أن الطريق الذي اختاره هو طريق النصر، طريق المستقبل الأفضل". عصام

التحرير: صباح النور العدد الثاني 3 أبريل 1959.

## 5- التقديمية والرجعية

ومن النماذج التي يمكن عرضها هنا والتي تعكس جانبا من المعركة التي كنا نخوضها يومذاك على المستوى الفكري التنظيري، هذا التعليق الذي كتبته في ركن صباح النور ونشر صباح يوم 6 أبريل 1959، ويدور حول تعريف المفهومين الرئيسيين الذي وظفناهما للتعبير عن "مضمون حركة 25 يناير" بالنسبة للأوضاع السابقة: مفهوم التقديمية ومقابله الرجعية.

يقول التعليق:

"الناس اليوم في بلادي نوعان: نوع يؤمن بالفكرة ويعمل من أجلها ويتخذها معيارا يقيس به الصالح من الطالح، ونوع يؤمن بالشخص ويعمل من أجله ويسلم مقاليد أموره إليه، إن أرضاه رضي عن نفسه وإن أسخطه عاد إلى نفسه باللوم والعتاب. وعندي أن الخط الذي يفصل بين هذين النوعين من الناس هو نفس الخط الذي يفصل بين ما يسمى بالرجعية والتقديمية.

فالنوع الأول في نظري تقدمي أو على الأقل أقرب إلى التقديمية من الثاني. ذلك لأن تشبثه بالفكرة يقتضي أن يلتزم بها وأن يكون على درجة من النضج والوعي. ولأن إيمانه بها يستلزم أن يعمل من أجل تحقيقها وأن تكون له إرادة قوية وعزيمة صادقة، ولأن جعله إياها مقياسا يقيس به الأشياء، يعني أنه يتجرد من الأغراض والأهواء مما يدل على أنه مالك زمام نفسه مسيطر على ميولاته.

أما النوع الثاني فهو في نظري رجعي ، ذلك لأن إيمانه بـ"الشخص" إيماناً أعمى يعني أنه هو فاقد لشخصيته ، ولأن خدمته لذلك الشخص وتفانيه في إرضائه والدفاع عنه يعني أنه عبد ذلول لا يحس لكيانه وجوداً ولا لوجوده مغزى. ثم لأن تسليم مقاليد أموره إليه وجعل تصرفه مقياساً يقيس به الأمور يعني أنه ما زال يعيش في العصور الأولى من تاريخ البشرية ، يوم كان زعيم القبيلة ورئيس الأسرة هو المالك لأمر القبيلة المتصرف فيها ، يوم كانت البشرية جماعات تسير على غير هدى تخضع لقائدها ضالاً مضلاً. وبعد ، فأنا هنا لا أدعو إلى فقد الثقة ببعضنا بعضاً ، وإنما الذي أريده هو أن يكون لنا فكر حر ومعايير سليمة بهما نقيس صلاحية أو فساد هذا المبدأ أو ذاك ، هذا الشخص أو ذاك. إن الذي أريده هو أن لا نتصرف تصرف الصم العمي البكم ، الذين لا يبصرون ، تماماً كما يفعل بعض الناس اليوم". عصام (التحرير 6 أبريل 1959)

## 6- حركة 25 يناير في نظر صانعيها:

### شهادة المهدي

أجرت جريدة الحياة الفرنسية الأسبوعية حواراً مع الشهيد المهدي في إطار حوارات أجرتها مع القادة المغاربة نشرتها تحت عنوان "إلى أين يسير المغرب؟" ، وذلك عقب

انتفاضة 25 يناير. وفي الحوار الذي أجرته مع المهدي، وقد نقلته "التحرير" في عدد 5 إبريل 1959 ورد السؤال التالي: "ما هو التغيير الذي حدث بانتفاضة 25 يناير؟" أجاب المهدي بما يلي: قل: "لقد تطور حزب الاستقلال من حركة تحرير إلى حزب حكومي، فكانت تنتظره مهام جديدة. ذلك أن تشييد صرح دولة عصرية تترتب عنه مسؤوليات وطنية ومسؤوليات دولية، فالتعبئة العامة للجماهير صارت لا مناص منها إذ يجب دائما تهيئ المواطن لتحمل رسالته الجديدة وتكوينه. ومن جهة أخرى فقد تغير هيكل الحزب: فمنذ سنة 1952 أصبح لزاما تغيير ظروف العمل التي لم تعد موافقة لما كانت عليه سنة 1944. لقد برزت قوات جديدة، قوات نقابية وقوات المقاومة وجيش التحرير والجماهير البدوية، وكل هذه تتطلب إطارات جديدة وتنظيما جديدا وبالخصوص برنامجا جديدا. فلم يعد في الإمكان البقاء في التجمعات النظرية المثالية".

### شهادة اليوسفي

أما الأخ عبد الرحمان اليوسفي فقد تحدث عن أسباب انتفاضة 25 يناير في اجتماع للشباب في مقر الاتحاد المحلي للشغل، بمناسبة ذكرى هذه الانتفاضة ونقلت "التحرير" كلمته في عدد يوم 4/8/1959 ومما جاء فيها قوله:

"أما عن أزمة الحزب فإن أغلبية أعضاء حزب الاستقلال ثاروا على قيادة الحزب التي أظهرت عجزها. في سنة 1944

كان حزب الاستقلال هو حزب الجماهير من عمال وصناع وتجار، وفي هذه الفترة تكون وعي وطني، إلا أن القيادة لم تستطع مساندة الجماهير، وفي سنة 1950 حيث كان الملك والشعب متحدان للمطالبة باستقلال البلاد كان من المحتم أن يقع اصطدام بين الاستعمار والوطنيين، وفي هذه السنة نفسها وفي السنة التي تلتها ظهر عجز القيادة لأول مرة، فعوضا من أن القيادة هي التي تجر قاعدة الحزب المتكونة من الجماهير الشعبية رأينا أن القاعدة هي التي تجر القيادة، وظن المستعمرون أنه بإزالتهم الملك من الميدان سيتأتى لهم أن يفعلوا ما يشاءون، فكانت حوادث غشت 1953 وأصبح الشعب بلا قيادة شرعية ملكية وبدون قيادة حزبية. وهنا أظهرت الجماهير استقلالاً ونضوجاً كبيراً واتجهت نحو الطريق الحقيقي الذي سيؤدي حتماً إلى الاستقلال. وحصل المغرب فعلاً على استقلاله بفضل جهاد الطبقة الشعبية، فكانت الجماهير تظن أن قيادة الحزب تمشي في الطريق الصالح، فوق العكس. والذي حصل هو أن القيادة استعملت الأموال، التي كان يدفعها الشعب، في صالح أفرادها فرأى الشعب أن الزعماء يتلاعبون، واتضح للجميع حينئذ أنه لا بد أن يقع تغيير في الحزب. وهنا سحبت الجماهير ثقتها من قيادة الحزب فكانت الحركة المباركة في 25 يناير 1959. وعليه نرى أن الأزمة التي عرفها الحزب هي أزمة جوهريّة، وهي

أن الجماهير الشعبية في الحزب التي كانت تعمل بجد، وكان يكسب من عملها الإقطاعيون، سحبت ثقتها من القيادة. وعوض أن تبقى قيادة الحزب في يد أربعة أشخاص يتوارثونها، جعلتها الجماهير بيد ستين من الأشخاص من عمال وصناع وموظفين" (هم أعضاء المجلس الوطني للجامعات المتحدة)

### شهادة عبد الله إبراهيم

أما عبد الله إبراهيم فقد أدلى بمحدث لجريدة "لومند" الفرنسية نقلته التحريير بتاريخ 31 مايو 1959. وعن سؤال مراسل "لومند" عن أسباب الخلاف بين قادة حزب الاستقلال، أجاب وهو يومئذ رئيس الحكومة بما يلي:

قال: "إن هذا الخلاف يرجع إلى أمد بعيد. وعلينا أن نذكر حادثة لها في نظرنا أهمية حاسمة. فقد كنت سنة 1950 مكلفا من طرف حزب الاستقلال بالشؤون النقابية، وكانت هناك قضية هامة على بساط الدرس حيث أن عددا كبيرا من العمال التحقوا بالنقابات. ولكن الحق النقابي كان محروما على المغاربة ولم تكن هناك إلا منظمة نقابية واحدة تقبل المخاطرة بقبول المغاربة في صفوفها. وهذه المنظمة هي نقابة سي. جي. تي. وكنا نتساءل آنذاك عما إذا كان من المفيد أن ندفع أعضاء حزبنا إلى الانخراط في هذه المنظمة كي يحصلوا على تكوين نقابي ويتدربوا على كفاح الشغالين في انتظار سنوح فرصة تكوين

نقابة مغربية في إطار قانوني؟ أم هل كان من الأحسن أن نحول دون ذلك لتجنب تأثر أعضاء حزبنا بالأفكار الشيوعية؟ وكنت أنا مع عدد من الأصدقاء من أنصار الحل الأول فعارضنا في ذلك قادة الحزب وهكذا نشأ الخلاف. فقد دلت التجربة على ضوء حوادث 8 ديسمبر 1952<sup>(6)</sup> أن الصواب كان في جانبنا وظهر بالكاريار سنترال<sup>(7)</sup> أن هناك وحدة ما بين القضية العمالية والقضية الوطنية، وأن أهداف الطبقة العاملة ومجموع الأمة آنذاك لهي أهداف مشتركة. وأنا عندما أتذكر ما كانت القيادة الحزبية تصدره آنذاك من أوامر أزيد اقتناعا بصواب ما كنا نراه، إذ أن تلك القيادة لم تكن تجمع أعضاء الحزب في تشكيلات إلا لتحديثهم عن عظمة بلادنا في عهد الموحيين أو السعديين، أو لتفويض فيهم وعظا وإرشادا، لا لتعدهم لكفاح فعلي إيجابي. فقد اتضح ذلك كل الاتضاح سنة 1954 عندما أطلق سراحنا بعد ذهاب الجنرال كيوم، فلمسنا في أعضاء الحزب نقدا شديدا لتصرفات قيادة الحزب، ولعجزها عن العمل بما

---

6- إضرابات ومظاهرات في الدار البيضاء وغيرها من المدن، احتجاجا على اغتيال الشهيد النقابي التونسي فرحات حشاد. وقد تعرضت لقمع وحشي من طرف السلطات الفرنسية.

7- حي القصدير بالدار البيضاء، سمي بعد الاستقلال بالحي المحمدي نسبة إلى محمد الخامس، لأن الفرنسيين كانوا يقولون عنه إنه "ملك الكاريار سنترال"، أي ملك سكان مدن القصدير.

تقتضيه مصلحة البلاد بعد نفي الملك وللتمهيد للكفاح المباشر. فكلما حاول أحد أن يقف عكس تيار الثورة يفوته ركب الجماهير وهذا هو ما حصل فعلا".

وعن وجود نزعتين في حزب الاستقلال أجاب قائلا: "ليس هناك نزعتان في حزب الاستقلال، وإنما هناك رجال هم القادة الحقيقيون للحركة الوطنية، وهم يسرون دائما إلى الأمام في طليعة الكفاح. وهناك أشخاص يتمسكون بالماضي ويدافعون عنه، وهذا الماضي بعيد كل البعد عن واقع الأشياء في بلادنا. وأنا أريد هنا أن أدقق القول بأني أصبحت رئيسا للوزارة لأن صاحب الجلالة اختارني بصفة شخصية لا كممثل لحزب معين. ولذلك فأنا لا أريد ولا أستطيع أن أتدخل في النزاعات. وأريد أن أحتفظ بالحياد السياسي".

وجوابا عن سؤال قال: "إن الإرادة الشعبية مستوحاة من إرادة الملك، وجلالته يشعر بدون تكلف أنه المعبر عن مطامح الطبقات الشعبية ولا ينوي أن يكون غير ذلك. وهو لا يريد أن يدافع عن مصالح ضد مصالح شعبه، ولذلك فطبيعي أن يكون متفقا معنا".

### شهادة عبد الهادي بوطالب

هذا وقد أدلى الأستاذ عبد الهادي بوطالب، وكان يومئذ عضوا المكتب السياسي لحزب الشورى والاستقلال، بتصريح لجريدة "الحياة الفرنسية" في إطار حواراتها "المغرب إلى أين"، ورد فيه



تعليقا على حركة 25 يناير 1959 ما يلي (نقلته جريدة التحرير ونشرته يوم 1959/4/18

قل : "إن حزب الشورى والاستقلال يعمل من أجل إنشاء ديموقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية ويرى أن تكون الملكية الدستورية معززة بنظم ديموقراطية برلمانية ، مجلس للنواب ومجلس للشيوخ ، على أن تكون الحكومة مسؤولة أمام البرلمان. وأكد أن العمال المنتمين لحزبه سيبقون في الاتحاد المغربي للشغل". ثم أضاف : "يجب على المغرب أن يقطع مرحلة جديدة بأن يكون للأحزاب مذهب وبرنامج وأسلوب عمل. وإذا برزت بين هذه الأحزاب عناصر مشتركة في التفكير والعمل لزم أن تتحالف لتحقيقها".

كان ذلك، كما هو واضح، إشارة إلى ما سيحدث، أعني قيام الاتحاد الوطني.

\*\*\*

تلك شهادات متفقة ظاهريا وموضوعيا ولكنها تمثل من الناحية "الذاتية" ثلاثة اتجاهات في حزب الاستقلال هي التي قامت بانتفاضة 25 يناير ومن ثم بتأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالاشتراك مع حزب الشورى والاستقلال وآخرين كما سنرى في الفصل التالي.

# الاتحاد الوطني للقوات الشعبية

## التأسيس، الأهداف، المهام

### 1- التأسيس والمؤسسون...

انعقد في يوم 6 سبتمبر 1959 المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بسينما الكواكب بالدار البيضاء شارك فيه كتاب اللجان الفدرالية للجامعات المتحدة لحزب الاستقلال مع ممثلي الجماهير المنضوية تحت لواء حزب الشورى والاستقلال وحزب الحركة الشعبية وحزب الأحرار المستقلين والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد المغربي للشباب والاتحاد الوطني لطلبة المغرب. ترأس الجلسة عبد الرحمان اليوسفي. وكان جدول الأعمال كما يلي: كلمة البصري الكاتب السياسي للجامعات المتحدة، ثم كلمة عبد الهادي بوطالب عن حزب الشورى، ثم كلمة عبد الله الصنهاجي عن الحركة الشعبية، ثم كلمة اليوسفي وقد لخص فيها الكلمات السابقة. ثم أعطيت الكلمة للسيد أحمد بنسودة (من حزب الشورى) فألقى كلمة حماسية. بعد ذلك أعطيت الكلمة للشهيد المهدي الذي قرأ على الحاضرين "ميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية" فقرة فقرة وحلله تحليلًا وافيًا، ثم فتحت المناقشة. وفي أثناء الجلسة أعلن اليوسفي عن انضمام أعضاء من "الأحرار المستقلين" إلى الاتحاد وأعطى الكلمة للسيد بلماحي "ممثل القاعدة الشعبية لحركة الأحرار".

وانتهى الاجتماع بالمصادقة على الميثاق وقوانين الاتحاد الوطني وتعيين لجنة الترشيح التي اقترحت لجنة إدارية للاتحاد تتكون من: محمد البصري، المهدي بنبركة، المحجوب بن الصديق، عبد الهادي بوطالب، عبد الرحمان اليوسفي، أحمد بنسودة، عبد الله الصنهاجي، محمد عبد الرزاق، الحسين أحجي، التهامي الوزاني، د. بلمختار، محمد حجي، مولاي عبد السلام الجبلي، عباس القباج، محمد الحريزي، بوشعيب الدكالي، عبد الحى العراقي، عبد الحى الشامي، التهامي لفضالي، عمر المسفيوي، أحمد حمودي عسكري، عبد القادر أواب، محمد التيباري، إدريس المذكوري، محمد الإدريسي، عمرو العطاوي، مصطفى القصري، عبد الله باعقيل، أحمد العلمي، إبراهيم الشرقاوي، محمد الحبيب الغيغائي، محمد العليج التوزاني، أحمد بنطاهر الميداوي. لجنة مراقبة الحسابات: أحمد أولحاج، الطيب المريني، أحمد جسوس. لجنة التحكيم المركزية: عبد النبي بن العادل، محمد البوحميدي، محمد العلمي. ثم انتخبت هذه اللجنة الكتابة العامة للاتحاد على الشكل التالي: محمد البصري، المهدي بنبركة، عبد الهادي بوطالب، عبد الرحمان اليوسفي، أحمد بنسودة، عبد الله الصنهاجي، محمد عبد الرزاق، الحسين أحجي، التهامي الوزاني، د. بلمختار، محمد حجي. (لم ينتخب أحد من أعضاء الحكومة).

## 2- الدوافع والأهداف : الميثاق

أما "ميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية" فبعد أن سجل "حالة التردد والجمود والحيرة" التي تميزت بها السنوات الثلاث الماضية على إعلان استقلال البلاد،

وبعد أن لاحظ أن القوات الوطنية قد استرجعت اندفاعتها وحماسها (مع انتفاضة 25 يناير) وأن "تكاثر الهيئات السياسية المصطنعة" وما رافقها من حملات "الدس والبلبل والتفرقة لتحطيم معنوية الشعب وصرفه عن المعركة الحقيقية التي يفرضها تحقيق الأهداف الوطنية"،

"يعلن : أنه لا يوجد أي تناقض بين مصالح العناصر التي تؤلف الشعب المغربي وأن الاتحاد وحده الكفيل بإحباط المطامع الاستعمارية وتحقيق الأهداف الوطنية، وأن الأحزاب السياسية في شكلها الراهن أصيبت بالتعفن ولم تعد صالحة للقيام بتربية الجماهير وتجنيدتها لمهام البناء بل صارت أداة للتفرقة ووسيلة لاكتساب مراكز شخصية أو الاحتفاظ عليها" الخ،

لذلك فإن الموقعين على هذا الميثاق "يقررون التخلي عن صفتهم الحزبية وألوانهم السياسية وفي غمرة من الأخوة الصادقة، ويؤسسون الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث سيجد كل مواطن مجالا للعمل الإيجابي في جو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الأهداف الآتية"، نوردها هنا باختصار:

الدفاع عن الاستقلال ووحدة التراب الوطني، جلاء القوات الأجنبية، تصفية مخلفات الاستعمار، مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي، تحقيق الإصلاح الزراعي، انتهاج سياسة التصنيع وتأميم المرافق الحيوية، الإسراع بتحقيق إصلاحات جوهرية وتكوين إطارات وفقا لمقتضيات بناء الاستقلال، اتباع سياسة

منطقية في التعليم، إقامة ديموقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم سواء على الصعيد الوطني أو المحلي، في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس<sup>(1)</sup>، مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل التحرر وتحقيق الاستقلال ووحدة المغرب العربي، تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم التبعية.

### 3- ما أشبه اليوم بالأمس: "الاتحاد" والمهام المطروحة

كان ذلك عن عملية تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وميثاقه. فكيف كنا نرى الأمور نحن "شباب ذلك الوقت". أكد أن وعينا كان يتكون من خلال ما يصرح به قادة الحركة. ومع ذلك أستطيع أن أدعي أن وعيي وإن كان مندرجا في نفس الإطار إلا أنه كان له من الاستقلال ما يبر وصفه بأنه وعي "مشروع مثقف" في الحزب، يحتفظ لنفسه، ليس فقط بحقه في الكلام وبجراحة إن اقتضى الحال، بل يتجاوز ذلك إلى "التشريع" لمستقبل للحركة. وأنا عندما أقرأ اليوم النصوص التالية التي كتبتها مباشرة عقب تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أجد نفسي

---

- من الجدير بالإشارة هنا أن خصوم الاتحاد قد استغلوا هذه العبارة وادعوا أنه لا يؤمن بالملكية بعد محمد الخامس. وقد اتجهوا بهذه الوشاية الكاذبة إلى ولي العهد خاصة، فنجحوا في حفر خندق بين ولي العهد وحزب القوات الشعبية، وهو الخندق التي استمر خصوم الاتحاد يعمقونه بمثل هذه الوشائيات الكاذبة طيلة أربعين سنة. هذا بينما يفيد سياق العبارة أن الملكية الدستورية ينبغي أن تؤسس في أقرب وقت على عهد محمد الخامس لا بعده.

فيها كما أنا اليوم، مما دفعني إلى التساؤل بيني وبين نفسي: هل تجاوزت نفسي خلال الأربعين سنة الماضية، أم أن "كل الصيد في جوف الفرا"؟

بإمكان القارئ أن يجيب بما يشاء بعد قراءة المقالات الثلاثة التالية التي ندرجها هنا بعناوينها الأصلية :

## الواقع الحزبي في مغرب الاستقلال

صدر المقال الأول يوم 9 سبتمبر 1959 أي بعد يومين فقط من تأسيس الاتحاد وكان موضوعه: "حقيقة الواقع الحزبي في المغرب بين نوفمبر 1955 وسبتمبر 1959". يقول المقال:

"كان يوم 6 سبتمبر 1959، يوم تأسيس الاتحاد الوطني، يوما تاريخيا عظيما في حياة هذا الشعب، يوما خرجت فيه الإرادة الشعبية في أقوى صورة وأشد تصميم، لتفرض نفسها على الأحداث وتغير الواقع المغربي تغييرا جذريا، ولتبني واقعا جديدا على أسس قوية متينة لا يتسرب إليها الضعف من هذه الجهة أو تلك.

إن يوم تأسيس الاتحاد الوطني يمكن وصفه منذ الآن بأنه بداية تحول خطير في تاريخ المغرب، تحول من مجتمع ممزق مهلهل فعلت فيه الأرضة فعلها إلى مجتمع متماسك الأجزاء قوي الدعائم صحيح الأركان، لا يأتيه الخلل من بين يديه ولا من خلفه. وأهم شيء في نظري في هذا الحدث الجلل هي هذه القوى الجارفة التي فرض

الشعب بها إرادته متحديا الظروف والأحداث، ومتجاوزا الواقع الذي عاش فيه إلى ما قبل 6 سبتمبر، تجاوزا قويا ينبئ عن القوة الهائلة الجارفة من القوى الشعبية المؤمنة بنفسها وبمقدار العظمة والقوة فيها. ثم إنه، أي يوم 6 سبتمبر، يوم سُطر فيه خط فاصل بين ما هو شعب بالمعنى الحقيقي لكلمة شعب وبين ما هو متطفل على الشعب، سواء كان هذه التطفل ناشئا عن مرض الزعامة أو أمراض أخرى انتهازية أو شهوانية. والحقيقة التي لا جدال فيها هي أن تأسيس الاتحاد الوطني جاء تحقيقا لرغبة أكيدة غالية طالما راودت نفوس الشعب، ولطالما هتفت بها قلوب الشعب. إنها رغبة عظيمة تحمل بين طياتها جميع أنواع العظمة والمقدرة، إنها : الاتحاد الوطني.

لم يكن يشعر الشعب في يوم من الأيام أن هناك دواعي حقيقة لنشوء التفرقة، كان الشعب يرى نفسه كلا لا يتجزأ وكيانا واحدا منسجما متماسكا لا فجوة فيه ولا خلل. كان الشعب المغربي يشعر دائما أنه شعب واحد له تاريخ واحد ويعيش واقعا واحدا، وأمامه مشاكل وعقبات يعاني منه ككل واحد، وفي نفسه آمال وأهداف واضحة معينة لا يناع فيها فرد من أفرادها ولا يختلف فيها اثنان من مجموع الشعب. كان الشعب يجد نفسه كيانا كاملا ينخره الاستعمار ويحاول تفرقة وإضعاف قوته، وكان لا

يجد أمامه من عدو سوى الاستعمار وأعوان الاستعمار الذين يعرفهم الشعب معرفة لا غبار عليها.

كان الشعب يشعر بذلك دائما، لكنه كان يقف من هذا الشعور موقف الذاهل المتردد حينما يرى من سموا أنفسهم بالقادة يتخاصمون ويتنازعون ويحطم بعضهم بعضا. وحر الشعب أمام هذا التناحر والتناز والتحطيم المتبادل، وازدادت حيرته بشدة حينما كان يرى أن هؤلاء المتنازعين يطرحون نفس الشعارات أمامه ! كانوا أشخاصا متعددين يحاول كل منهم القضاء على الآخر، ويعمل كل منهم جاهدا على استمالة أكبر عدد من الشعب إليه وإليه وحده، ولكن في نفس الوقت كانوا يطرحون شعارات متماثلة: كان كل منهم ينادي بالبناء، بالتححر الاقتصادي، باسترجاع الأراضي المغصوبة، ببناء مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ويضمن فيه الخبز للجميع. وكان كل منهم ينادي بالتضامن مع الشعوب العربية الشقيقة وبمساندة الجزائر المناضلة مساندة فعالة، حتى تستقل وحتى يمكن تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير في طريق تحقيق وحدة أو اتحاد عربي من المحيط إلى الخليج.

كانت هذه الشعارات يطرحها أناس متعددون يحطم بعضهم بعضا، كانوا أناسا يتنازعون البقاء شخصا وكانت شعاراتهم واحدة. وأمام هؤلاء الأشخاص وأمام هذه



الشعارات التي يؤمن بها كل مغربي ، أمام ذلك وقف الشعب المغربي حائرا مشدوها : من يتبع ومن يترك؟ وظل الشعب يبحث عن مقياس صحة ادعاء هذا وزعم ذاك . لقد تساءل الشعب مرارا : فيم تختلفون وتتنازعون ويحطم بعضكم بعضا والشعارات التي تطرحونها واحدة والأهداف التي تنادون بها وتتمنونها أهداف واحدة لفظا ومعنى ، إذن فيم الاختلاف وفيم الشقاق؟

كان الشعب يشعر هذا الشعور ويحس هذا الإحساس . كانت الشعارات التي تطرح أمامه تلخص أهدافه وأمانيه ، ولكنه كان يشك في قيمة وفي نية هؤلاء المتنازعين الذين يطرحون هذه الوحدة من الشعارات ! وبحث الشعب عن مقياس صحة ما يقول هذا وبطلان ما يقوله ذاك ، ولم يجد الشعب المقياس لأنه لم يجد خلافا ولو جزئيا في هذه الشعارات المطروحة أمامه . وبحث الشعب عن منطق هذا ومنطق ذاك ، ومكان الصحة والقوة في كل منهما ، ولم يجد الشعب شيئا مما يبحث عنه ولم يكن أمامه سوى الحيرة تأكله ، والارتباك يضعف قوته ! وأخيرا اتخذ الشعب مقياسا ، كان يعلم أنه غير صحيح وأنه مقياس لا يمكن الاعتماد عليه ، ولكن الشعب اتخذ هذا المقياس رغم عدم صحته ورغم ضعفه . اتخذ الشعب المقياس الشخصي بمعنى أنه كان ينظر إلى هؤلاء الأشخاص الذين يطرحون

نفس الشعارات فينضم إلى أحدهم بناء على قوة شخصية الشخص المتبوع وبناء على ماضيه وتصرفاته. كان هذا المقياس خاطئاً طبعاً، وكان الشعب يدرك ذلك عن وعي، ولكنه كان يستعمله لفقدان الأقيسة الصحيحة وعدم جدوى استعمالها في هذه الحالات. إذن كان انضمام الشعب، أو فئة من الشعب، إلى هذا الحزب أو ذاك مبنياً لا على أساس مبدأ عقائدي وإنما على أساس ميل الأفراد إلى هذا الشخص أو ذاك. وهذه الظاهرة الغريبة نشأت عنها ظاهرة غريبة أخرى بل هي أشد غرابة من الأولى، هذه الظاهرة هي أن الأحزاب كانت في عمقها وفي أساسها مبنية إلى حد كبير على أساس عنصري أو قرابي، لأنه لما كان انضمام الفرد إلى هذا الحزب أو ذاك يتوقف على مدى ثقة الفرد في شخص هذا الزعيم أو ذاك، لما كان الأمر كذلك أصبح من الطبيعي أن يولي الفرد ثقته إلى أقرب زعيم إليه سواء من حيث الدم أو من حيث المدينة أو القرية أو من حيث الجنس أو العنصر.

وهكذا نشأت أحزاب، ونحن نتحدث هنا بعد الاستقلال، مصطبغة بصبغة الفرد والعنصرية والجنس. ولما كان الشعب لا يؤمن بصحة هذه المقاييس، ولما كان الشعب يجد نفسه أمام شعارات واحدة وأشخاص ودعاة متنافرين ضعفت فعالية الشعب في هذا الحزب أو ذاك

وأصبح المنخرطون في أحد الأحزاب سلبيين إلى حد ما، وأصبح الأعضاء العاملون في الأحزاب قلة لا تتجاوز العشرة أو العشرين. وهذه القلة إما جمعتها قرابة وثيقة في الدم، وإما جمعتها المصالح. وهكذا نشأت أحزاب سورية شكلية، أحزاب إذا بحثت عن الأعضاء العاملين فيها تجدهم من القلة بشكل يثير السخرية. أما الشعب، أما الجماهير الشعبية، فإنها بقيت بمعزل عن هذه الأحزاب المصطنعة. وإذا مالت اليوم إلى هذا الحزب أو ذاك فإن ميلها هذا لا يعدو أن يكون شكليا وصوريا فقط. وهذا سبب في بقاء الأحزاب في المغرب أحزابا مشلولة فاقدة للإطارات منعدمة الموارد. وكنتيجة لهذا نشأت ظاهرة أخرى أشد غرابة، ظاهرة ما أظن أنها وجدت في أي قطر من الأقطار وفي أي حزب من أحزاب الدنيا. هذه الظاهرة الغريبة هي أن الأفراد المنتمين إلى حزب ما، هم أشد الناس انتقادا لهذا الحزب ولسلوك هذا الحزب ولا تجاه هذا الحزب. كان الاستقلالي ينتقد حزب الاستقلال بشدة أكثر مما ينتقد الأحزاب الأخرى. وكان الشوري ينتقد حزب الشوري أكثر مما ينتقد حزب الاستقلال وهكذا يقال في بقية الأحزاب الأخرى.

وظاهرة أخرى من الظواهر الغريبة هي أنه لم يكن هناك صراع بين هذه الأحزاب، وإنما كان هناك صراع

وعراك بين متزعمي هذه الأحزاب. كان الوزاني مثلاً عدواً لعلال ولكن الجماهير التابعة والعاطفة على حزب الشورى لم تكن عدوة للجماهير التابعة أو العاطفة على علال، وكنتيجة حتمية لهذا الأساس الحزبي الخاطئ المهلهل بقيت الطبقات الواعية، والمثقفة على الخصوص، بعيدة عن الميدان، سلبية إلى حد كبير.

ولعل هذا هو السبب فيما كنا نسمعه من انتقادات شديدة للشباب عامة والمثقفين خاصة. كانت الأحزاب والطبقة المسيرة للأحزاب تنتقد الشباب والمثقفين وتقول عنهم إنهم سلبيون غير عاملين. والواقع أن الحق كل الحق كان مع الشباب والمثقفين لأنهم بفضل الوعي الذي يتمتعون به لا يمكن أن تسمح لهم أنفسهم بالانضمام أو العمل الجدي في هذا الحزب أو ذاك، وهم يعلمون أن الأسس التي يقوم عليها كل حزب من الأحزاب الموجودة أسس خاوية خاطئة. وهكذا بقيت الطبقات الواعية من الشعب مبعثرة ساخطة تنتقد وتذم وبعبارة أخرى بقيت سلبية ومتطرفة في سلبيتها.

واتضح هذه الحقيقة، حقيقة الأحزاب في المغرب، على الصعيد الرسمي كما اتضحت على الصعيد الشعبي. فنحن إذا استعرضنا تاريخ الحكومات السابقة، أي في السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال، نجد أن الحكومة

الائتلافية الأولى لم تكن منسجمة بل بعيدة عن الانسجام، فالأشخاص الذين كانوا يكونونها لم تكن تجمعهم أية رابطة رغم الشعارات التي كانت تجمعهم بشكل مظهري. كانوا ينادون أمام الشعب بأنهم يريدون الجلاء والاستقلال الاقتصادي الخ ولكنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك. لماذا؟ لأن الحزبية كانت مبنية كما قلنا على أساس المصلحة الشخصية لا غير. والحكومة الثانية كانت كالأولى تماماً. أما الثالثة التي انفرد بها ما كان يسمى بحزب الاستقلال<sup>(2)</sup> فإن عجزها لا زال ماثلاً للعيان؛ وسبب هذا العجز واضح لأن المفروض في حكومة حزب من الأحزاب أن تطبق برنامج هذا الحزب أو تنسحب من الميدان. وبما أن حزب الاستقلال كان بدون برنامج فإنها لم تجد ما تطبقه، ربما لأن الأشخاص الذي بقوا على رأس هذا الحزب بعد الاستقلال كانوا أشخاصاً لا تجمعهم إلا المصلحة الشخصية. هم لم ينسحبوا من الحكم حماية لمصالحهم الشخصية وتحقيقاً لأطماعهم الفردية. وإذا

---

- هذه العبارة كانت جزءاً من السجال في ذلك الوقت. فحقيقة حزب الاستقلال كما كنا نعيها هي في جماهيره الواسعة، وبما أن هذه الجماهير كانت قد انضوت تحت الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال ثم في الاتحاد الوطني-كما كنا نقول وفي هذا القول جزء من الصحة كبير- فإن "حزب الاستقلال" أصبح في نظرنا، أو كنا نريد أن يصبح، جزءاً من الماضي لا غير. ومثل هذه العبارات كانت متبادلة بين "التحرير" و"العلم" في ذلك الوقت.

أدركنا هذا تجلى لنا بوضوح أسباب الفساد بجميع أنواعه ، والفساد الإداري على الخصوص الذي يشتكي منه الشعب ليل نهار. فالوزراء كانوا كما قلنا مصالحيين فقط. ومن مقتضيات المصلحية أن يوظفوا من يخدم مصالحهم ويثقون فيه. وهكذا نشأ هيكل إداري متسلسل مبني على القرابة والثقة والمصلحة، وهكذا بقي الشعب يعاني من هذا الهيكل الفاسد، والمبني على الفساد.

وكان من نتائج قيام حكومة من هذا الشكل أن لا يثق الشعب بها وأن ينتقدها الناس جميعا. فكان المنخرطون في حزب الاستقلال أشد الناس انتقادا لحكومة حزب الاستقلال، وإنه وإن اكتسى هذا النقد شكلا خفيا فأثاره كانت واضحة لكل من له صلة بهذا الحزب. والحقيقة أن انتقاد المنخرطين في حزب الاستقلال لحكومة هذا الحزب كان جزءا من انتقاد الحزب نفسه. هذا الحزب الذي بنيت إدارته (=هياكله) على أساس مصالحى وقرابى وعنصرى أيضا تماما كما حدث في حكومة بلافريج. بل إن حكومة بلافريج لم تكن إلا الصورة المصغرة الواضحة لما كان عليه حزب الاستقلال في داخله، من نظام المفتشين واللجان الصورية والهروب من الاستشارات الشعبية وعقد المؤتمرات. وظل هذه الوضع إلى نهاية الثلث الأخير من سنة 1958. وهنا تيقن الشعب أنه لا أمل إطلاقا في حزب

الاستقلال ولا في حكومة حزب الاستقلال. وكانت النتيجة المنطقية لهذا اليقين الشعبي أن انصرف الناس عن حزب الاستقلال وانصرف حزب الاستقلال عن حكومة حزب الاستقلال. وأمام هذا الوضع الجديد لم يكن للقائمين على رأس هذا الحزب إلا أن يبقوا وحدهم، ولم يكن أمام حكومة هذا الحزب إلا أن تسقط. وهنا في هذا الظرف بالذات سقط جلد الأسد عن الشاة فلم يكن أمامها إلا أن تظهر شاة هزيلة ضعيفة لا تستطيع حتى الغناء<sup>(3)</sup>!

وأمام هذه الحالة المزرية، عمل المغرب ملكا وشعبا على إنقاذ الموقف فتألفت حكومة عبد الله إبراهيم وبدأ الشعب منذ اليوم الأول من تعيين عبد الله إبراهيم رئيسا للحكومة ينظر إلى هذه الحكومة بشيء من الثقة، وعقد عليها قبل الإعلان عن تنصيبها شيئا من الأمل. ولعل مصدر هذا "الشيء" من الثقة والأمل هو الأساس الذي تألفت عليه هذه الحكومة. لقد كان هذا الأساس هو اللاحزبية. وتحت كلمة اللاحزبية انطوت معان كثيرة لدى الشعب. لا حزبية حكومة عبد الله إبراهيم تعني في

---

3- أذكر أنه في ظهر اليوم الذي نشر فيه هذا المقال كلمني الشهيد المهدي بالهاتف من الرباط وقال لي: مقالك جيد، ولكن انتبه! إن تشبيه الحزب بالشاة تشبيه غير مناسب وغير صحيح. فالشاة لا تنتفض، ونحن قد انتفضنا بعد معارك وأنت تعلم هذا. ثم أضاف: هذا مجرد تنبيه. "رد بالك".

نظر الشعب انعدام المصالح الشخصية التي كان أساسها الأحزاب. ومجرد تعيين عبد الله إبراهيم بالذات، وهو الرجل الذي أعلن سخطه على حزب الاستقلال بشكل واضح وبكيفية قاسية أحيانا، كان في نظر الشعب تحولا هاما في سياسة تعيين الحكومات في المغرب. فتعيين عبد الله إبراهيم رئيسا للحكومة يعني تعيين رجل من صميم الشعب عرف الشعب وعرفه الشعب، وبذلك اطمأن الشعب إلى حكومة رجل شعبي لا يختلف عن رجل الشارع إلا بثقافته ومواهبه ومقدرته. وانصرف الناس عن الأحزاب وعن زعماء الأحزاب واتجهوا إلى الحكومة الشعبية وأولوها سندهم وثقتهم. واستمدت هذه الحكومة قوتها من ثقة الملك وسند الشعب فسارت مع التيار الشعبي وبرهنت منذ اليوم الأول على أنها تنظر إلى الأمور بمنظار مصلحة الشعب فكانت قراراتها ومشاريعها شعبية إلى حد كبير.

وبدأ الواقع المغربي ينقذ شيئا فشيئا وكفر الناس بالأحزاب. كان يوم 25 يناير إعلانا صريحا بهذا الكفران، فعزل الشعب نفسه عن القادة التقليديين المزيفين ورأى في قيام "الجامعات المتحدة لحزب الاستقلال" شكلا جديدا لم يألفه ولم يسبق أن رآه. رأى في حركة 25 يناير حركة إنقاذية لاحتزبية، لأنها لم تعلن أنها حزب ولا ضد حزب ما، وإنما هي حركة إنقاذية فتحت بابها



في وجه الشعب، واستجاب الشعب لنداء 25 يناير ولفظ الزعماء القادة والمفتشين، وانفصل عنهم وفصلهم عنه، ونجحت الحركة ونجحت الثورة نجاحا باهرا لم يكن يتوقعه إلا الشعب نفسه، لأنها حركة من صميم الشعب: هو الذي قام بها، والشعب هو الذي يقودها. وفهم الناس حينئذ أن حركة 25 يناير ما هي إلا مرحلة تقتضيها الظروف، وأنها مرحلة لا بد من اجتيازها.

واجتاز الشعب هذه المرحلة بنجاح تام. ولكن إلى جانب هذه الحركة كانت هناك ضفادع تنق وتفسد الناس هباءهم وطريقهم نحو الازدهار، وكان رد الفعل عند الشعب أن انصرف انصرافا تاما عن هذه الضفادع وعن نقيق هذه الضفادع، واتضح للعموم أن أعداء حركة 25 يناير هم أعداء الشعب. وبدأ هؤلاء الأعداء في المكابرة والاستماتة لاسترجاع مجد الماضي الذي لا زالوا يحلمون به. واتخذوا كذلك جميع الوسائل الدعائية وانحرفوا انحرفا خطيرا، انحرفا يتجلى في تعاون وفي تجاوب مع الأوساط الاحتكارية والاستعمارية. وانضاف إلى هذا التعاون المفضوح الخطير تصميم بعض الأيدي العابثة على العبث بمقدرات الشعب. وعرف الشعب ذاك وأدرك الخطر الذي يهدده، فأطلقها قنبلة هائلة في وجه العملاء

والعابثين ، فكان الاتحاد الوطني الصخرة التي ينكسر عليها جميع الأعوان جميع العابثين.

لقد جمع الشعب شمله وأعلنها منظمة لالحزبية ، منظمة الاتحاد الوطني. لالحزبية لأنه لم يعد هناك مكان للحزبية ما دامت أهداف الشعب واحدة وآماله واحدة وآلامه واحدة، ولأن الشعب جرب الحزبية فوجدها مصالح في مصالح وأغراضا في أغراض وأشخاصا يتنازعون الزعامة والبقاء والسؤدد. كان يوم 6 سبتمبر يوما تاريخيا ، يوما هو في الحقيقة نقطة تحول ، نقطة أسدل الستار فيها على ثلاث سنوات من الجمود والحيرة ، نقطة أعلن الشعب فيها نكرانه لهذا السنوات ليفتح صفحة جديدة في تاريخه ، في حياته.

ولكن رغم كل ذلك فإن الطريق ما زال طويلا شاقا. إن السنوات الثلاثة الماضية قد تركت جرحا كبيرا في النفوس ، وتركت سلبية كبيرة في العقول ، وسيكون من أهم الواجبات على الاتحاد الوطني هو العمل على التئام الجرح والقضاء على تلك السلبية. وزيادة على هذا الجرح وهذه السلبية هناك أعداء الشعب والعبثون بمقدرات هذا الشعب ، وهناك أولا وأخيرا أهداف الشعب وآمال الشعب. فمهمة الاتحاد الوطني هي في نظري ثلاث مهمات خطيرة صعبة يجب أن يبدأ القيام بها جميعا مرة

واحدة. ليس هناك مهمة من هذه المهمات تقبل التأخير أو الإرجاء. هناك العمل على القضاء على السلبية التي عششت في النفوس، وهناك القضاء على أعداء الشعب، وهناك تحقيق أهداف الشعب. هذه المهمات الثلاث ليس فيها ثانية ولا ثالثة بل كلها في الدرجة الأولى، كلها تتطلب الحلول العاجلة. وأملنا وأمل الشعب وطيد في أن يبدأ القيام بهذه المهمات منذ اليوم الأول، منذ الثالثة والنصف بعد ظهر يوم 6 سبتمبر 1959، ساعة ابتداء أعمال المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني".

محمد عابد الجابري. جريدة "التحرير" يوم 9 سبتمبر 1959

## الحقيقة كل الحقيقة للشعب

المقل الثاني وكان بعنوان :

"الاتحاد الوطني نهاية لفترة الالتباس وبداية لعهد الوضوح".  
يبدأ كما يلي:

"حاولت في مقال سابق أن أحلل باختصار الواقع الحزبي في المغرب منذ الاستقلال حتى اليوم (سبتمبر 1959). ذلك الواقع الفاسد المتعفن الذي أدى بالشعب إلى الكفران بالأحزاب والحزبية وإلى تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد استعرضنا الأسباب والدوافع الحتمية التي دفعت الشعب إلى تأسيس هذا الاتحاد واستخلصنا من ذلك أن مهمات الاتحاد الوطني مهمات

خطيرة تستوجب حلولا عاجلة، وفي أقرب وقت، وقلنا إن هذه المهمات ثلاثة على الاتحاد الوطني القيام بها في آن واحد، وهي : القضاء على السلبية التي عشت في نفوس الجماهير عامة والشباب والمثقفين خاصة بسبب النظام الفاسد للأحزاب الذي عرفه المواطنون، ثم القضاء على أعداء الشعب الذين تنكروا له ولأهدافه ونصبوا أنفسهم سادة عليه يريدون تسخير إمكانياته لأغراضهم ومصالحهم تارة، ولن هم له أعوان وسماسة تارة أخرى. ثم بناء الاستقلال بناء صحيحا قويا. واليوم سأحاول أن أحلل هذه المهمات تحليلا أتوخى فيه الواقعية والموضوعية وأرجو أن تثير الآراء التي سأعرضها -أو بعضها على الأقل- مناقشة سليمة تفتح عهدا جديدا من النشاط الفكري الذي اشتكى المثقفون من انعدامه غير ما مرة.

لقد قام الاتحاد الوطني بعد ثلاث سنوات من التعفن الحزبي والاحتراف السياسي، وقد أدى هذا التعفن والاحتراف إلى فساد الأوضاع في المغرب فسادا لا مزيد عليه مما أدى إلى تدمير الشعب ونشوء نوع من اليأس وفقدان الثقة عند الجماهير. لقد قلنا سابقا إن مقياس الحزبية كان في بعض جوانبه يقوم على أساس الثقة في الأحزاب، وقلنا إن هذه الأحزاب كانت تستغل هذه الثقة لمصالحها الخاصة ومآربها الشخصية، وقد سبب هذا

النظام الحزبي الفاسد في فقدان الجماهير الثقة في كل شيء، مع اليأس من كل إصلاح يأتي عن طريق الأحزاب. وبعد أن كانت الثقة هي المقياس الأساسي لانتماء الجماهير لهذا الحزب أو ذاك أصبح الشك وفقدان الثقة، بعد أن خابت آمال الشعب في الأحزاب، هما المسيطران على سلوك الجماهير بالنسبة للهيئات والأحزاب. وقد أورت هذا الشك وعدم الثقة في نفوس الجماهير نوعاً من السلبية الخطيرة إزاء الأحزاب ومشاريع الأحزاب ونداءات الأحزاب.

ولعل أول خطوة يجب أن يخطوها الاتحاد الوطني نحو خدمة الشعب هي العمل بقدر المستطاع على القضاء على هذه السلبية الخطيرة التي بوجودها لا يمكن بناء الاستقلال على أساس شعبي جماهيري. إن أول عمل في نظري ينتظر من الاتحاد الوطني القيام به، بعد أن قضى على الأحزاب، هو القضاء على مخلفات هذه الأحزاب. والعمود الفقري في هذه المخلفات المتنوعة هو ما سميناه بروح السلبية التي تكونت في نفوس الجماهير والتي كان سببها ثلاث سنوات من التعفن والفساد.

قد يبدو أن القضاء على مخلفات هذه السنوات الثلاث الماضية شيء صعب يتطلب وقتاً كبيراً، قد يبدو ذلك بالنسبة للبعض، ولكنني أرى ذلك شيئاً بسيطاً سهلاً،

وإذا كانت هناك صعوبة في هذا الموضوع فإنها في نظري ليست ناشئة من روح السلبية للجماهير، وإنما قد تنشأ إذا لم يستطع الاتحاد الوطني التحرر من نفس "الحياة الحزبية" من أول يوم من تأسيسه، بمعنى أن القضاء على مخلفات الحزبية سيكون صعبا إذا وقع الاتحاد الوطني نفسه في مساوئ الحزبية. أما إذا استطاع القائمون على رأس الاتحاد الوطني التجرد نهائيا من روح الحزبية ومن الوسائل الحزبية فإن القضاء على مخلفات الحزبية التي من بينها الروح الحزبية المتمكنة في نفوس الجماهير سيكون سهلا بسيطا.

فـ"الاتحاد الوطني للقوات الشعبية" في مفهومه الصحيح هو منظمة شعبية كبرى تستهدف جمع شتات الشعب وتجنيد الجماهير، ولا فضل في صفوف الاتحاد لأي فرد في الاتحاد على أي فرد آخر حتى ولو كان هذا بعيدا عن الاتحاد. وبعبارة أخرى يجب أن يحارب الاتحاد في نفسه روح "الطبقية". فعضو الكتابة العامة وعضو اللجنة الإدارية والعضو العامل والعضو المنخرط يجب أن يكونوا في مستوى واحد. وإذا كان من الضروري أن يكون هناك تفاوت في المستويات فإن هذا التفاوت يجب أن يصبح تفاوتاً في خدمة الاتحاد نفسه لا في خدمة الشخص نفسه أو قريبه أو من يعجب به عن طريق

الاتحاد. وبعبارة أخرى قصيرة يجب أن يطبق الاتحاد النظرية القائلة : "لنأخذ من كل فرد حسب قدرته ولنعطه حسب حاجته". وإني وإن كنت لا أؤمن بهذه النظرية كأساس اجتماعي واقتصادي لشعب من الشعوب فإنني أعتقد أنها الوحيدة التي يستطيع بها الاتحاد خدمة نفسه وجماهيره وأنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها القضاء على تلك الروح السلبية التي خلقتها النظم الحزبية في نفوس مسيري الأحزاب وأتباع الأحزاب.

الأساس الذي يجب أن يقوم عليه الاتحاد والذي بواسطته يمكن له القضاء على مخلفات الأحزاب هو التوضيح التام. يجب أن يشترك قادة الاتحاد جماهير الاتحاد في كل شيء وأن يغذوها بجميع المعلومات والأخبار التي تهم البلاد والتي كان القادة الحزبيون يحتكرونها، يجب أن تكون جماهير الاتحاد على اطلاع تام بمشاكل البلاد وبملاسات هذه المشاكل تماما كما يطلع عليها القائمون على رأس الاتحاد. وفي نظري أن مثل هذا الاطلاع هو المادة الخام التي يجب أن تكون الأساس في تربية الجماهير. وإذا استطاع القائمون على رأس الاتحاد إشراك جميع جماهير الاتحاد بهذه الكيفية الواضحة في كل ما يروج في الوطن فإنهم سيكونون حينئذ استطاعوا القضاء على الروح الحزبية في نفوسهم وعلى التفكير الحزبي في عقولهم.

إن الاتحاد الوطني منظمة شعبية، وعلى هذه المنظمة يتوقف مصير البلاد وبناء مستقبل البلاد، فيجب إذن أن لا يخاف مسيرو الاتحاد من الشعب كما خاف منه زعماء وقادة الأحزاب. إن الجماهير المغربية قوة جبارة وبإمكان هذه القوة الجبارة أن تبني بلادا متطورة عظيمة في أقرب وقت بشرط واحد هو أن تكون هذه الجماهير على علم تام بحقائق الأمور في البلاد. إن الشعب لا يطلب مالا ولا خبزا أكثر مما يطلب الحقيقة. فليس هناك أعدى عدو للشعب من احتكار طائفة معينة منه للحقيقة.

هنا قد يعترض معترض ويقول: إن الجماهير الشعبية بحكم روح الاندفاع الكامنة فيها وبحكم الروح الجماعية التي ينشأ عنها عدم تقدير المسؤولية لا ينبغي أن تكون على علم بالحقيقة كاملة، إذ أن مثل هذا العلم قد يؤدي إلى عمل فوضوي اندفاعي. قد يقول البعض هذا، وهو صحيح من بعض الوجوه ولكن غير صحيح إطلاقا إذا عرفنا أن الشعب الذي بإمكانه العمل والتفاني في خدمة البلاد هو شعب فيه قابلية كبيرة ليولي ثقته الكاملة في القادة والمسيرين. إن الشعب المغربي الذي جرب هذه الثقة والذي أولى ثقته سنوات طوالا لزعماء الأحزاب ولقادة الأحزاب الذين خانوا هذه الثقة، إن هذا الشعب لم يعد بإمكانه أن يولي ثقته لأي كان إلا على أساس من الوضوح والاقتناع.



إن الجماهير الشعبية هي اليوم من السلبية بحيث لا يمكن إقناعها، وإذا اقتنعت بسبب الإقناع المجرد فإن اقتناعها هذا لا يعدو أن يكون اقتناعا مؤقتا لا يلبث أن يزول أو يضمحل. إذن فالواجب هنا يقتضي أن نقول للجماهير الحقيقة كاملة دون أن نحاول إقناعها بها، بل ينبغي أن نتركها تقتنع اقتناعا مباشرا كليا ما دامت مطلعة على الحقيقة وما دامت هذه الحقيقة متبلورة في الظروف والأحداث وملابساتها.

إذن ليس هناك في نظري من طريق أو من وسيلة للقضاء على الروح السلبية في الجماهير غير أمرين اثنين : إطلاع الجماهير على حقيقة ماجريات الأمور في البلاد، والقضاء على هذه الروح الطبقية في صفوف الاتحاد، تلك الروح التي تسعى بواسطتها كل طبقة عليا في التفكير أو في المسؤولية إلى احتكار الحقيقة.

هذا من حيث المهمة الأولى للاتحاد والتي هي القضاء على الروح السلبية في نفوس جماهير الشعب. أما المهمة الثانية فهي القضاء على أعداء الشعب. وقبل الحديث عن هذه المهمة يجب أن نعرف من هم أعداء الشعب. إنهم أعداء الاتحاد، إنهم أولئك الذي استغلوا الشعب مدة من الزمن وخانوه في الثقة التي أولاها إياهم والذين ما زالوا يضلّونه ويحاولون استغلاله. إنهم

أولئك الاحتكاريون للحقيقة الذين يمكن أن يبرزوا في صفوف الاتحاد والذين لم يستطيعوا أن يقضوا في نفوسهم على الروح الحزبية المقيتة وعلى التفكير الحزبي المقيت. إنهم أولا وأخيرا الاستعمار وأعوان الاستعمار وسماسترته وأذنا به والذين يسيرون في ركابه، إنهم أيضا أولئك الذين تعشش في نفوسهم الروح الاستنجدية بالاستعمار لتحقيق أهوائهم ومطامحهم وشهواتهم، هؤلاء هم أعداء الشعب. وهم واضحون في نظر الشعب وضوح الشمس في رابعة النهار.

مهمة الاتحاد إذن هي القضاء على أعداء الشعب هؤلاء، والوسيلة إلى ذلك ليست في العنف ولا في الحرب القلمية أو غيرها، وإنما الوسيلة إلى ذلك هي صرف أنظار الشعب عن أعدائه حتى لا يقع فريق من الشعب في شركهم ومكايدهم. يجب أن يصرف الشعب عن هؤلاء الأعداء ولا يهتم بهم وأن لا يعيرهم أي اهتمام أو وزن. والوسيلة إلى ذلك أي الوسيلة إلى صرف أنظار الشعب عن هؤلاء الأعداء هو شغل الشعب بالحقيقة حتى لا يجد أعداء الشعب فجوة في نفوس الجماهير يستطيعون من خلالها تشكيك الشعب وصرف أنظاره عن أهدافه الحقيقية. وإذا عرف الشعب الحقيقة وانشغل بها وتمسك بأهدافها فإن أعداء الشعب سينعزلون في زاوية لا يلبثوا أن يموتوا فيها خاسئين. إن أعداء الشعب مثلهم مثل الأرضة (السوسة) لا

يمكن أن تعيش إذا لم تكن هناك فجوة أو فجوات في عقول الشعب وفي نفوس الشعب. أما إذا انعدمت الفجوات بانشغال الشعب بالحقيقة، الحقيقة المرة والحقيقة الحلوة، فإن "السوسة" لا يمكن أن تعيش وأن تحيا.

تلك في نظري هي المهمة الثانية للاتحاد الوطني وهذه في نظري هي الوسيلة الناجعة لتحقيق هذه المهمة. أما المهمة الثالثة التي قلنا إنها تحقيق أهداف الشعب، فإنها تتلخص في بناء الاستقلال بناء أساه مجتمع سليم، مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية الحقّة والديموقراطية الحقّة، وهذا ما سأحاول الحديث عنه في المقال المقبل إن شاء الله.

محمد عابد الجابري. جريدة "التحرير" يوم 11 سبتمبر 1959

## أهداف الشعب بين النظرية والممارسة

المقال الثالث ويحمل العناوين التالية:

"الشعب يعقد آمالا كبيرة على الاتحاد الوطني لتحقيق أهدافه". يجب أن نحقق أهداف الشعب على مستوى شعبي جماهيري. باستطاعة الاتحاد الوطني تحقيق المعجزات إذا تخلص عن الأساليب الحزبية الضيقة" يقول المقال:

"كنا حصرنا في مقال سابق مهمات الاتحاد الوطني في ثلاثة أمور: أولا القضاء على مخلفات الأحزاب ومن بينها السلبية التي اتصفت بها الجماهير عامة والشباب

والمثقفون خاصة ، نتيجة فساد الأوضاع الحزبية في المغرب ، ثانيا القضاء على أعداء الشعب وقلنا إن هذا القضاء يجب أن يكون عن طريق شغل أنظار الشعب عن هؤلاء الأعداء المضللين ، وذلك بشغله بالحقيقة في جو من الوضوح التام. ثالثا تحقيق أهداف الشعب. وقد أتيننا في المقالين السابقين على تحليل النقطتين الأوليين ، واليوم سنحاول تحليل النقطة الثالثة.

إن الحديث عن تحقيق أهداف الشعب يستلزم بالضرورة تحديد هذه الأهداف. فما هي أهداف الشعب؟ وهل نحن في حاجة إلى تحديد أهداف شعب خرج حديثا من نظام الاستعمار ودخل في نظام من الاستقلال الشكلي ، نظام هو في جوهره وفي شكله لا يختلف عن نظام الحماية في شيء؟ هل نحن في حاجة إلى القول إن الشعب يطلب عدالة اجتماعية في مجتمع يضمن فيه الشغل للجميع والقوت للجميع والتعليم للجميع؟ هل نحن في حاجة إلى القول بأن الشعب يطلب المساواة في الحقوق والواجبات؟ المساواة في الفرص ، المساواة في كل شيء! هل نحن في حاجة إلى القول إن الشعب يريد أن تكون مقاليد الأمر بيد أبناء الشعب الذين يقدرון مصالح الشعب ويرعونها حق الرعاية؟ من السهل أن نقول ذلك وأكثر من ذلك! من السهل أن نحدد أهداف الشعب في عبارة واحدة أو عبارتين هما :

الديموقراطية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبناء الاستقلال بناء يجعل المغرب يعيش في مستوى العصر الذي نعيش فيه. من السهل أن نقول ذلك. ولكن مثل ذلك التحديد هو تحديد تطفئ فيه العمومية حتى صار فاقدا معناه. والعبارات السابقة أصبحت من التداول والاستعمال حتى كادت تفقد معناها الحقيقي. ثم إن طرح مثل هذه الشعارات البراقة أمام الشعب الجاهل هو عمل قابل لكل تأويل.

وما دمنا قد قلنا سابقا إن الاتحاد الوطني يجب أن يكون مبنيا على أساس من الوضوح التام فإن الوفاء لهذا الأساس يستلزم تحليل معاني هذه العبارات بوضوح تام. ونحن هنا عندما نحاول تحديد أهداف الشعب أو معاني العبارات البراقة السالفة في غنى عن الدخول في الفلسفات والنظريات الديالكتيكية إذا عرفنا كيف ننزل بعقولنا وبأفهامنا إلى المستوى الشعبي ونبحث في هذا المستوى عما يقصده الشعب من أهداف وما يصبو إليه من أعمال. ولكي ننزل إلى المستوى الشعبي في تحديد أهداف الشعب يجب أن نرجع قليلا إلى الوراء.

لنحاول بادئ ذي بدء أن نستشف أهداف الشعب من خلال كفاح الشعب من أجل الاستقلال، ولنحاول كذلك دراسة نفسية رجل الشارع حينما كان يكافح الاستعمار ويعمل جاهدا لتحقيق الاستقلال.

كافح الشعب من أجل الاستقلال. لقد شارك الشعب بأجمعه في العمل من أجل إنهاء عهد الحماية. شارك الشعب بمختلف طبقاته في الكفاح المقدس، كل حسب قدرته وموهبته. شارك المثقف بقلمه وتوجيهاته، وشارك التاجر بماله، وأصحاب الحوانيت والدكاكين بالإضرابات، والجماهير الشعبية بمقاطعة البضائع الفرنسية غالبا والأجنبية أحيانا. هذا إلى جانب من حملوا لواء المقاومة المسلحة وضحوا بأموالهم وأرواحهم وأهليهم في سبيل الاستقلال.

وهنا يجب أن نلقي هذا السؤال؟ كيف كان يفهم رجل الشعب "الاستقلال" الذي كان يكافح من أجله؟ لم يكن الشعب راضيا عن الأوضاع التي خلقتها الحماية، لم يكن الشعب راضيا عن التفاوت الخطير في الفرص وفي المساعدات الحكومية، كان الشعب يتساءل دائما: لماذا تبقى هذه الملايين في حياة بئيسة، في حياة قاسية صعبة يصعب فيها كسب الخبز، في حين يتمتع أصحاب المعامل والشركات ويتمتع الحكام و"الخلفاء" وحكام الأقاليم من الأجانب ومن يسير في ركابهم من أتباع وخونة! كان هؤلاء يتمتعون بحياة الرفاه والسهولة في حين كانت الجماهير تعيش في بؤس وشقاء. كان الشعب يفهم من الاستقلال القضاء على هذا الظلم الاجتماعي، القضاء على هذا التفاوت في الفرص، القضاء على هذا

النظام الذي جعل الأقلية تتمتع على حساب الأكثرية. كان العاقل أيام الكفاح يتصور أنه منذ اليوم الأول من الاستقلال سيجد شغلا وعملا. وكان متوسط الحال يعتقد أن الاستقلال سيحسن حاله بكيفية أوتوماتيكية. وإلى جانب هذا وذاك كانت الجماهير الشعبية تعتقد وتؤمن أنه بمجرد الإعلان عن الاستقلال وتكوين حكومة وطنية سيزول الخونة من وظائفهم، وستنتزع الحكومة من الخونة وعملاء الاستعمار أموالهم التي اكتسبوها بطرق غير مشروعة، بالخطف والرشوة وغير ذلك من الأساليب المعروفة. ثم إلى جانب هذا وذاك كان الشعب يعتقد أن الاستعمار سيفتح الباب على مصراعيه لجميع أبناء الشعب للتعليم في مدارس وطنية منذ السنة الأولى من الاستقلال. كان ذلك وأكثر من ذلك هو ما يفهمه الشعب من "الاستقلال" الذي كان يكافح من أجله.

ومن الغريب، ومن سيئات النظام الحزبي في المغرب أن الأحزاب وقادة الأحزاب لم يفكروا آنئذ في هذه الرغبة الشعبية. إن تحقيق هذه الرغبات الشعبية تتطلب إعداد برامج وخطط لتحقيق هذه الأهداف الشعبية بأسرع وقت ممكن. ولكن الأحزاب وقادة الأحزاب لم يفكروا في شيء من ذلك. كان الحزب الكبير الذي ضم أكثرية الشعب آنذاك هو حزب الاستقلال، ولكن هذا الحزب من سوء

حظ الشعب لم يكن له برنامج اجتماعي واقتصادي وإنما كرس مجهوداته لإخراج المستعمر. ولما كان قادة هذا الحزب من الطبقة البورجوازية أو المتبرجة فإنهم لم يكونوا يعيرون أي اهتمام لما ذكرنا آنفاً من أهداف الشعب. كانوا يعلمون أن الشعب يكافح من أجل ما ذكرنا بل إنهم كانوا يصبرون الشعب بمثل تلك الوعود : وعود تحقيق الاستقلال من أجل تحقيق تلك الأهداف. ولكنهم لم يكونوا يدركون حق الإدراك مقدار الرغبة الشعبية في تحقيق تلك الأهداف. لماذا؟ لأنهم لم يكونوا شعبيين، لم يعيشوا الأوضاع السيئة التي عاشها الشعب. فرغم أن الاستعمار كان يضايقهم وينفيمهم في السجون فإنهم لم يكونوا يعطون لدلول الاستقلال هذا المدلول الشعبي الصحيح لأنهم لم يعيشوا الواقع الشعبي ببؤسه وتعاسته وفقره وجهله. لذلك لما حقق الشعب الاستقلال لم يحاول الحزب الذي قاد المعركة أن يغير من سلوكه ولا أن يخط لنفسه برنامجاً اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً معيناً. وجاء الاستقلال ورأى الناس أن مساوئ الحماية بقيت في عهد الاستقلال أو ازدادت سوءاً، وكانت الظروف الحرجة، التي يسقط فيها عادة كل شعب عند استقلاله، عاملاً آخر أضيف إلى عوامل تضرر الشعب واستيائه، وانضافت هذه الظروف الحرجة الطبيعية إلى مساوئ



الحماية فتدهورت الأمور وازداد استياء الشعب. وتدخلت الأهواء وتدخلت القرابات وفعلت فعلها في الحكم والقرار، فازداد تدمير الشعب وحصلت في نفوس الجماهير خيبة قاسية، وازداد أثر هذه الخيبة في نفوس الشعب عندما رأى الناس الخونة الذين فلتوا من مسدسات القذائيين يتمتعون بخيرات البلاد، تماما كما كان الأمر عليه أيام الحماية. وزاد تصرف الأحزاب في الطين بلة كما يقولون، وكان من نتيجة ذلك أن كفر الناس بالأحزاب وبحكومات الأحزاب، خصوصا بعد أن عمد بعض الوزراء السابقين، الذين لم يكن لهم في الكفاح الوطني لا ناقة ولا جمل، إلى تأسيس أحزاب شكلية تضمن لهم العودة إلى الوزارات عن طريق هذه الأحزاب الصورية. وكان من نتيجة هذه الأوضاع الفاسدة التي شرحناها سابقا أن انصرف الناس عن الأحزاب وحكومات الأحزاب.

وأخيرا وجد الشعب في الاتحاد الوطني اللاحزبي موطن أمل لإنقاذ الأوضاع. ومن هنا تأتي خطورة المهام الملقاة على الاتحاد الوطني إذ أنه في نظري آخر منظمة يرى فيها الشعب بريقا من الأمل ووميضا من التفاؤل.

والآن بعد أن فهمنا أهداف الشعب على صعيد تفكير رجل الشارع نستطيع إعطاء الكلمات والعبارات والاصطلاحات مدلولها الصحيح، مدلولها الشعبي الذي يفهمه الشعب ويتقو

إليه. وإذا استعرضنا الأهداف التي حددها المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني نجدها تعبر أصدق تعبير عن أهداف الشعب. هي عبارات واضحة لا غبار فيها ولا لبس. عبارات بسيطة ليس من ذلك النوع البراق ولا من تلك الشعارات التي تطنى فيها العمومية وعدم التحديد.

لقد أكد الموقعون على ميثاق تأسيس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن في هذه المنظمة : "سيجد كل مواطن مجالا للعمل الإيجابي في جو من الوضوح والحماس وذلك لتحقيق الأهداف التالية :

- الدفاع عن الاستقلال والوحدة الكاملة للتراب الوطني.
- جلاء القوات الأجنبية وتصفية مخلفات الاستعمار من القيود العسكرية والاقتصادية والفنية.
- مواصلة سياسة التحرر الاقتصادي لضمان التشغيل الشامل والعدالة الاجتماعية.
- تحقيق الإصلاح الزراعي الذي هو شرط لرفع مستوى معيشة جماهير الفلاحين.
- انتهاج سياسة التصنيع وتأمين المرافق الحيوية للاقتصاد لضمان ارتفاع الدخل القومي ارتفاعا مطردا لفائدة جميع السكان.
- الإسراع بتحقيق إصلاحات جوهرية في الإدارة، وتكوين الإدارات وفقا لمقتضيات بناء الاستقلال.
- اتباع سياسة منطقية في التعليم تطابق روح التطور العصري للمغرب وتحافظ على مقوماته الروحية.

– إقامة ديموقراطية واقعية تضمن لجميع المواطنين تسيير شؤونهم بأنفسهم، سواء في الصعيد الوطني أو المحلي، في دائرة ملكية دستورية تحت رعاية صاحب الجلالة الملك محمد الخامس.

– مساعدة الشعب الجزائري المكافح من أجل تحرره وتحقيق وحدة المغرب العربي في نطاق الأخوة العربية والتضامن الإفريقي.

– تطبيق سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم الانحياز والتعاون الحر والتضامن مع الشعوب المناضلة من أجل التحرر وعلى أساس تقوية دعائم السلم العالمي.

تلك هي الأهداف التي التزم بتحقيقها الموقعون على ميثاق المؤتمر التأسيسي للاتحاد الوطني، وتلك هي أهداف الشعب الحقيقية الواضحة. إن هذه الأهداف تُكوّن برنامجا ضخما، برنامجا إذا تحقق تحققت للمغرب الرفاهية والازدهار.

وهنا لابد من الإشارة إلى سؤال كثيرا ما يتردد على لسان الشباب عامة والمثقفين والطلبة خاصة، وهذا السؤال الذي يطرح دائما هو: ما هو "المذهب"، من بين المذاهب الاجتماعية الاقتصادية الذي ينوي تطبيقه دعاة التقدمية في المغرب؟ وبالخصوص قادة 25 يناير بالأمس ومؤسسو الاتحاد الوطني اليوم؟

إن الذين يطرحون هذا السؤال دائما يريدون أن يكون  
الجواب عنه كلمة واحدة، ولعلها كلمة "الاشتراكية".  
وفي نظري أننا اليوم قد تجاوزنا مرحلة طرح مثل هذه  
الشعارات. وليس من صالحنا إطلاقا الخوض في غمارها  
لأن مثل هذا العمل سيصرفنا عن الأهداف الحقيقية  
المحددة أعلاه ويفتح بابا واسعا للجدل والنقاش مما قد  
ينشأ عنه اختلاف في وجهات النظر: اختلاف في فهم  
كلمة "اشتراكية"، اختلاف حول المدلول الذي يجب أن  
يعطى لهذه الكلمة، خصوصا بعد أن تفرعت المذاهب  
الاشتراكية وتنوعت. وما دامت أهداف الشعب واضحة  
محددة وما دامت رغباته محددة معينة فنحن في غنى عن  
الخوض تلك النظريات التي ستقعد بنا في غمار من الجدل  
الذي لن تنتج عنه فائدة.

إن الوقت ليس وقت نظريات ولا صراعات في نظريات.  
إن الوقت اليوم بالنسبة للمغرب وقت العمل : العمل الجدي  
السريع المنظم. وأمام الاتحاد الوطني ميدان واسع للعمل  
وميدان فسيح للبناء، وعليه أن يبدأ منذ اليوم في العمل  
والبناء. إن الاتحاد الوطني، وهو المنظمة الشعبية الكبرى،  
في استطاعته أن يحقق المعجزات في هذا البلد إذا تخلص من  
الأساليب الحزبية : الأساليب الضيقة الاحتكارية.  
فجماعات وخلايا الاتحاد الوطني يجب أن لا تكون

اجتماعاتها لتلاوة نشرات دلت التجربة على عدم جدواها، وإنما يجب أن تكون هذه الاجتماعات جلسات عمل لتنظيم وإعداد المشاريع الشعبية البناءة. إن البلاد في حاجة إلى آلاف المدارس، في حاجة إلى شق الطرقات، في حاجة إلى غرس أشجار وإنشاء غابات، في حاجة إلى إقامة السدود، في حاجة إلى استصلاح الأراضي الصالحة للزراعة وجعلها أراض زراعية. وبعبارة أخرى قصيرة إن البلاد في حاجة إلى بناء الاستقلال. ولن يكون هذا البناء صحيحا وسليما إلا إذا تبناه الشعب نفسه، إلا إذا قام الاتحاد الوطني، وهو الذي يضم الجماهير الشعبية بمهمة هذا البناء. إن جماهير الاتحاد في كل قرية وفي كل مدينة في كل حي على أتم استعداد لبناء الاستقلال وعلى الاتحاد الوطني توجيه هذه الجماهير وتنظيمها للبناء. أما الحكومة، كيفما كانت هذه الحكومة، فلا يمكن أن تحقق كل شيء بالسرعة التي يريدها الشعب. إن مشاريع الحكومة تحتاج إلى وقت، إلى دراسة، إلى فنيين الخ. أما مشاريع الشعب فإنها لا تحتاج إلا لتجنيد الشعب، وعلى الاتحاد الوطني تقع مهمة هذا التجنيد". انتهى.

محمد عابد الجابري. "التحرير" يوم 13 سبتمبر 1959

## هل كانت انتفاضة 25 يناير ضرورية

شاع القول منذ بضع سنوات، بين بعض الأطر والقيادات التاريخية للاتحاد، بأن حركة 25 يناير 1959 كانت خطأ وأن الموقف الصحيح كان يتطلب البقاء داخل الحزب الخ. وهذه وجهة نظر تنظر إلى التاريخ من زاوية ما كان ينبغي أن يكون. ولا شك أن الذين يقولون بهذا، ممن شاركوا في تلك الانتفاضة، إنما يقومون بنوع من النقد الذاتي. ولكنه في نظري نقد غير مبني إلا على تصور وضعية أحسن من التي كانت موجودة. وهو تصور عاطفي غير مبني على تحليل تاريخي موضوعي. هذا في حين أن الموقف الذي يرى أن حركة 25 يناير كانت ضرورة تاريخية — كما كنا نقول حين حدوثها — له من الحجج ما يزكي وجهة نظر أصحابه، ليس فقط باسترجاع الظروف والملابسات التي دفعت إليها، بل أيضا بتصور المشهد الذي كان سيحدث انطلاقا مما حدث.

أما الظروف والملابسات ونوع العلاقات الحزبية التي أدت إلى "الانتفاضة" فسنؤجل الحديث عنها إلى الكتيب الذي سنخصصه للشهيد المهدي. وأما المشهد الذي كان

متوقعا حدوثه- فمن بين مشاهد أخرى طبعاً- فيمكن شرحه باختصار فيما يلي:

لقد أثرت الموضوع مع الأخ عبد الرحمان اليوسفي ذات يوم من أيام سنة 2000، على إثر تصريحات راجت في هذا الصدد. قلت: "أنا حين أفكر في هذه الانتفاضة، أفكر فيها لا بعين الحاضر، بل من خلال المعطيات التي جعلتني أتحمس لها وأساهم فيها زمن حدوثها". أما الأخ اليوسفي فاكتفى بالقول: "لو لم نقم بانتفاضة 25 يناير لكان قد تم القضاء علينا وعلى حزب الاستقلال نفسه". ولم يكن في حاجة إلى أن يشرح لي ذلك، فقد عشنا جميعاً ما حدث!

والحق أن هذا الرأي يزكّيه ما حدث بعد 25 يناير 1959. لقد كان المستهدف قبل هذا التاريخ هو حزب الاستقلال ككل. وعندما قامت انتفاضة 25 يناير ثم الاتحاد الوطني صار المستهدف هو الاتحاد الوطني. أما حزب الاستقلال بعد الانتفاضة- فقد تغير موقف محركي "القوة الثالثة" منه: لقد أصبح وجوده وتدعيمه أمراً ضرورياً لمحاربة الاتحاد الوطني. وهكذا أقحم حزب الاستقلال في عملية محاربة الاتحاد على صعيد ضرب المقاومة وضرب الاتحاد المغربي للشغل وإقالة حكومة عبد الله إبراهيم التي كانت منهمكة في إرساء قواعد وأسس

التحرر الاقتصادي بقيادة المرحوم عبد الرحيم بوعبيد الخ.  
لقد أصبح حزب الاستقلال مطلوبا، ليس فقط لضرب  
الاتحاد، بل أيضا لإضفاء الشرعية الوطنية على سياسية  
لا وطنية لا ديموقراطية، وذلك بالجلوس جنبا إلى جنب  
على مقاعد هزيلة في حكومة كان كل شيء فيها هو كديرة  
المخطط الأول للقوة الثالثة في عهد الاستقلال، لضرب  
حزب الاستقلال.

لقد عاش حزب الاستقلال إذن زمنا آخر واستؤنفت  
فيه حياة أخرى بفضل حركة 25 يناير 1959. ولم يكن  
ذلك بضار بالاتحاد الوطني للقوات الشعبية. بل بالعكس،  
لقد نظر الوطنيون والمناضلون والجماهير الشعبية إلى  
انضمام حزب الاستقلال إلى "السلطة"، بذلك الشكل  
المهين، على أنه انحراف عن المبادئ التي نادى بها هذا  
الحزب والتي من أجلها ضحى قادته وجماهيره. وهكذا  
تحول العطف الوطني والجماهيري الذي كان لحزب  
الاستقلال إلى الاتحاد الوطني مما زاده قوة وحيوية ومكنه  
من مقاومة الهجمة التي كان سيتعرض لها حزب الاستقلال  
لو لم يحدث "الانفصال". والغالب أنه لم يكن يستطيع  
الصمود ووضعه الداخلي متمزق، كما كان قبيل الانتفاضة!  
إن سياق الأحداث السابقة على الانتفاضة كان يدل  
على أن القوى الاستعمارية وعملاءها في المغرب، وغيرهم



ممن كانوا ينظرون إلى حزب الاستقلال بسوء نية، كل هؤلاء كانوا مجمعين على شيء واحد هو القضاء على حزب الاستقلال. ويجب أن لا نستبعد أنه كان في إمكانهم أن ينجحوا في مسعاهم. ويجب أن نتذكر تمرد عدي وببهي عامل تافيلالت (يناير 1957)، وما تلاه من أحداث في الريف وغيره وكلها كانت تطالب بـ "جلد حزب الاستقلال". إن قيام الاتحاد الوطني قد غير اتجاه "العاصفة" إذ وجهت إليه هو، ولكنها لم تنل منه ما كان يمكن أن تناله من حزب الاستقلال وهو يعيش أزمة داخلية مزمنة.

إن أحداث التاريخ يجب أن لا ينظر إليها من منظور "ما كان ينبغي أن يكون"، وإلا فلقد كان ينبغي أن لا يقتل الخليفة عثمان تلك القتلة البشعة، وكان ينبغي أن لا يزج أصحاب صفين بالمسلمين في حرب ربما لم تنته مخلفاتها بعد، وهلم جرا.

إن الدرس الوحيد الذي يجب استخلاصه اليوم من الانشقاق الذي تعرض له حزب الاستقلال سنة 1959 هو الاستمرار سويا في عمل جدي وبإخلاص، من أجل إقرار ديموقراطية حقيقية، داخل صفوفهما، وداخل المجتمع والدولة في المغرب ككل.